الشعب

تصدر عن الوكالة الموريتانية للأنباء

عدد 059 يونيو 2025 السعر 100 أوقية

مفوضية الأمن الغذائي:
سرعة التدخل.. فاعلية الاستجابة

الوكالة الموريتانية للأنباء
Agence Mauritanienne d'Information
الشعب

مجلة شهرية تصدرها الوكالة الموريتانية للأنباء (وم أ)

مدير النشر، المدير العام للوكالة الموريتانية للأنباء:
مختار ملل جا

مدير التحرير:
أحمد محمدن بارك الله

رئيسا التحرير:
ـ د. أحمدو ولد آكاه
ـ حواء بنت سعيد

الكاتبان العامان للتحرير:
ـ أحمد ولد الشيخ الرباني
ـ الطالب ولد ابراهيم

رئيس دسك الإخراج:
عبد الرحمن ولد الداه
E-mail: abadd11@gmail.com
هاتف + واتساب: 26438981

إينفوغرافيا:
أحمد ولد أحمد اعل
هاتف: 37073607

المصور:
شيخنا ساخو نوخو

الوكالة الموريتانية للأنباء:
المقر الرئيسي: لكصر: 22 – 006
صندوق البريد: 371 – 467 نواكشوط
هاتف: 45252940 /45252970
فاكس: 45255520
البريد الإكتروني:
chaabrim@gmail.com
amiakhbar@gmail.com

الإدارة التجارية:
هاتف:45252777
البريد الإلكتروني:
dgsami22@gmail.com

الوكالة الموريتانية للأنباء
Agence Mauritanienne d'Information

في هذا العدد

الأمن الغذائي:

أولوية في برنامج رئيس الجمهورية

4

معالي مفوضة الأمن الغذائي في مقابلة مع «مجلة الشعب:»

الاستشراف والتنسيق المُحكم والتشاركي للتدخلات أهم ما ميز عمل الحكومة في مجال الأمن الغذائي خلال السنوات الأخيرة

6

مرصد الأمن الغذائي بموريتانيا:

عين ساهرة ترصد الوضع الغذائي وتوجه بوصلة التدخلات الوطنية

13

الوكالة الموريتانية للأنباء
Agence Mauritanienne d'information

افتتاحية

الأمن الغذائي أولاً..

مواجهةً لموجات الجفاف التي تفاقمت بفعل التصحر وتدهور البيئة وتغير المناخ، تمكنت موريتانيا من الاستفادة من تجربة طويلة في استباق وإدارة الأزمات الغذائية، نجحت بفضلها تدريجيا، في وضع آلية للمتابعة والاستجابة السريعة من خلال التحضير المسبق لجميع التدخلات المتعلقة بالأمن الغذائي للسكان، مع وضع هيكل مناسب ومتكامل لاستجابات منسقة للأزمات الغذائية، مثلت مفوضية الأمن الغذائي أداتها الرئيسية.

بنية تطورت من خلال الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي، في إطار نهج شامل وتشاركي يتبنى استراتيجية قطاعية ذات نطاق وطني، تنبع من رؤية لمحاربة الجوع وسوء التغذية على المستوى الوطني، لتمكين السكان خاصة الأكثر هشاشة من الحصول في جميع الأوقات على إمكانية الوصول البدني والاقتصادي إلى غذاء كافٍ وصحي ومتوازن.

واستنادًا إلى معرفة دقيقة بالوضع ومراقبة مستمرة من خلال مرصد الأمن الغذائي، والبيانات والمسوح الإحصائية ذات الصلة، تمتلك مفوضية الأمن الغذائي اليوم القدرة على التنبؤ بحالات الطوارئ والحماية من خلال اتخاذ تدابير مناسبة لضمان توفر المواد الغذائية، وإمكانية نفاذ الأسر والأفراد إلى الغذاء، ومدى وفرة المواد الغذائية واستقرار الأسواق، وتنظيم أسعار السلع للحد من تقلباتها، وتعبئة الوسائل المالية واللوجستية لتنفيذ برامج تدخل سريعة وملائمة.

من هذا المنظور، تنفذ مفوضية الأمن الغذائي سلسلة من البرامج المخصصة لضمان تأمين المواطنين بالمواد الغذائية الأساسية، عبر حزمة من البرامج الموجهة لدعم الأمن الغذائي للمواطنين وتعزيز صمود الفئات الهشة، حيث تشمل تلك البرامج بنوك الحبوب ومحلات «التموين» التي تضمن توفير المواد الغذائية بأسعار مدعومة، وتفعيل شبكات الأمان الاجتماعي من خلال برنامج المعونة للتحويلات النقدية خلال فترة الشح، وعملية رمضان لدعم القوة الشرائية في شهر رمضان، ومراكز التغذية الجماعية لصالح الفئات الهشة، وتنفيذ برنامج الكفالات المدرسية، وتوفير المدخلات الزراعية، ودعم الثروة الحيوانية، وتنفيذ عدد كبير من المشاريع التنموية الصغيرة، وتمويل الأنشطة المدرة للدخل، والتي تؤثر بشكل إيجابي على الأمن الغذائي للمواطنين.

وتمشيا مع برنامجي رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، «تعهداتي» و«طموحي للوطن»؛ لاسيما في مجال تعزيز نظام الإنذار المبكر لتحسين جودة المعلومات وفعالية التدخلات في مجال الأمن الغذائي؛ تعمل المفوضية وفق نهج استشرافي متطور للاستجابة المناسبة والمتناسقة من خلال مساعدات غذائية وتغذوية موجهة للفئات الأكثر هشاشة، وذلك عبر توسيع تغطية مختلف برامجها، وتعزيز قدراتها في مجالي التخزين والنقل، لتتمكن من تنفيذ جميع تدخلاتها، وقد تضاعف حجم وعدد المستفيدين من البرامج التي تنفذها المفوضية، بسبب السياسات الاجتماعية الحكومية، وبفعل تتابع موجات الجفاف، وظهور مخاطر سوء التغذية، وتقلب أسعار السلع في السوق الدولية، بفعل الأزمات الدولية والإقليمية المتلاحقة والتي أثرت على سلاسل الإمداد بالمؤن الغذائية.

واليوم وأكثر من أي وقت مضى، يصبح الأمن الغذائي خياراً رئيسيا تترجمه مختلف السياسات العامة القطاعية بفعالية وبإشراف من المفوضية.

الشّعب

الأمن الغذائي:

أولوية في برنامج رئيس الجمهورية

إعداد: أحمد طالب ولد المعلوم

يشكل هاجس انعدام الأمن الغذائي كابوسا يؤرق ساسة الدول عبر العالم، لما يمثله من مخاطر على صحة الأفراد ورفاهية الشعوب والتنمية الاقتصادية للدول عموما، والمساهمة في توسيع فجوة عدم المساواة بين طبقات المجتمع، ومايسببه كذلك من عدم الاستقرار على المستوى الاجتماعي والسياسي، وما قد ينجم عنه من صراعات فتاكة، وكذا مخاطره على الاستدامة البيئية والتنمية المستدامة، مما جعل محاربة انعدام الأمن الغذائي والجوع أحد أبرز أهداف التنمية المستدامة التي تبنتها الأمم المتحدة وتسعى لتحقيقها في أفق 2030 من أجل بناء مجتمعات تسودها العدالة والاستدامة.

ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة هذه، والأمن الغذائي للمواطنين عموما والفئات الهشة خصوصا، سارعت السلطات العمومية الموريتانية؛ وبتوجيهات مباشرة من فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، وتنفيذا لتعهداته في برنامجيه الانتخابيين، «تعهداتي» في المأمورية الرئاسية الأولى و«طموحي للوطن» في العهدة الرئاسية الثانية الجارية؛ إلى تعزيز وسائل مفوضية الأمن الغذائي وتعبئة الموارد اللازمة لها، حيث سعت مفوضية الأمن الغذائي خلال السنوات الأخيرة إلى تحديث هياكلها وتطوير بنيتها التحتية، سبيلا لتقريب خدماتها المتنوعة من المواطنين الأكثر هشاشة في مختلف مناطق البلاد وخاصة الأرياف والتجمعات الحضرية وشبه الحضرية.

وقد أعطى هذا التوجه دفعا قويا جديدا، مكن المواطنين الأكثر فقرا والأقل دخلا من النفاذ إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية لهذا المرفق الحيوي المهم والاستفادة منه بشكل أكبر من جهة، والرفع من مستوى القوة الشرائية للفقراء والمحتاجين ودعم مختلف وسائل الإنتاج من جهة أخرى، إضافة إلى السعي الدؤوب لمفوضية الأمن الغذائي لتمكين سكان البلاد عموما والشرائح الهشة خصوصا، من تحقيق أسباب العيش الكريم، عبر انتهاج سياسة تنفيذ برامج مكثفة للتحويلات النقدية ومتابعتها بشكل دائم، والمحاربة المستمرة لانعدام الأمن الغذائي بكل أبعاده وصوره وتجلياته، بتنفيذ عديد برامج التنمية المندمجة، والبرامج الخاصة بتمكين النساء، والدعم المتواصل للمبادرات الجماعية القاعدية، واتباع نظم حماية اجتماعية حقيقية وفعالة.

وكانت مفوضية الأمن الغذائي قد قطعت أشواطا كبيرة، في برنامج «تعهداتي» لرئيس الجمهورية في المأمورية الأولى،

في سبيل تحقيق الأهداف المرسومة في هذا البرنامج الذي كان عنوانه الأبرز الإنصاف وسِمته الغالبة الاهتمام بالقضايا الاجتماعية.

ورغم الأزمات الدولية الخطيرة التي ألقت بظلالها على كل مناحي الحياة العالمية، والتبادل البيني في بداية العهدة الرئاسية الأولى، التي تصادفت في أشهرها الأولى مع جائحة كورونا وما خلفته من انعكاسات سلبية على مختلف الصعد، وكذا اندلاع الحرب الروسية الأكرانية وماسببته من أزمات دولية أثرت على أغلب بلدان العالم وخاصة محيطنا الإقليمي، ورغم الشح الناجم عن هذه الأزمات العالمية، ظل الاهتمام الاجتماعي في «برنامج تعهداتي» لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، ثابت المسار، واثق الخطوات، مرسوما بإيمان وطني عز نظيره ومستشعرا المسؤولية الجسيمة وروح التضحية والعزم الصادقين، سعيا لبناء وطن وخدمة أمة وشعب ووفاء بالالتزامات والتعهدات، فكان هذا البرنامج، بحق، مبشرا بموريتانيا جديدة، متصالحة مع ذاتها تضع في الأولويات الأبعاد الاجتماعية عبر رؤية ثاقبة في التدبير وناجعة في التسيير.

وهكذا تجذر العمل المؤسسي في هذا المرفق الحيوي المهم ورُسمت قطيعة تامة مع أساليب الارتجالية في التدخل في مجال الأزمات الغذائية، فبادرت مفوضية الأمن الغذائي سنة 2021 إلى إنشاء آلية وطنية للوقاية والاستجابة للأزمات الغذائية، تمكن من تنسيق التدخلات بين القطاعات الحكومية في مجال الأمن الغذائي، فأُصدر المرسوم رقم 061/2021 في 21 إبريل 2021 المنشئ لآلية وطنية لاستباق الأزمات الغذائية المحتملة والناتجة عن اضطرابات الأسواق الدولية وسلاسل التموين والتغيرات المناخية، حيث مكنت هذه الآلية من توطيد التنسيق بين مختلف القطاعات الحكومية والشركاء الدوليين، إضافة إلى ترشيد استغلال الموارد المالية المرصودة للتدخلات في مجال الأمن الغذائي.

وللتمكين أكثر لمفوضية الأمن الغذائي، وتمشيا مع التزامات فخامة رئيس الجمهورية في برنامجه الانتخابي «طموحي للوطن» الخاص بالعهدة الثانية، عمدت السلطات العمومية إلى تطوير هياكل مفوضية الأمن الغذائي المختلفة، وقدمت مزيدا من الدعم لبنيتها التحتية ووسائلها اللوجستية، فوسعت بذلك بنيتها التحتية الخاصة بالتخزين، لمضاعفة قدرة التخزين الاستيعابية لديها، فشرعت في تشييد عشرات المخازن في مختلف مناطق البلاد بطاقة استيعابية تناهز 135 ألف طن، من ضمنها مستودع كبير بسعة 30 ألف طن في مدينة كيفه وسط البلاد، ومخزن بسعة 30 ألف طن في مدينة روصو، ومخزنين بسعة 60 ألف طن في نواكشوط، إضافة الى إعادة إصلاح وترميم المخازن المنتشرة في جميع مناطق البلاد المختلفة.

وقد انتهت الأشغال في بعض من هذه المخازن، فيما تتقدم في بعضها الآخر بوتيرة متسارعة، كما تحضر الدولة للشروع في تشييد صوامع للتخزين في نواكشوط بطاقة استيعابية قدرها 100 ألف طن، كما تعزز أسطول النقل الخاص بالمفوضية من خلال اقتناء 9 شاحنات من فئة 55 طن و15 سيارة عابرة للصحاري، سعيا لتسهيل إيصال المواد الغذائية إلى مختلف مناطق البلاد، لتصل المواد الغذائية للمواطنين الأكثر إحتياجا في وقت وجيز.

وقد مكنت هذه الإصلاحات والتحسينات مفوضية الأمن الغذائي من القدرة على تنفيذ برامج الحكومة الاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بمتابعة ورصد الوضع الغذائي للسكان على عموم التراب الوطني، ووضع آلية وطنية للوقاية والاستجابة للأزمات الغذائية، وتنظيم عمليات التوزيع المجاني للمواد الغذائية على الفقراء والمحتاجين، ودعم القدرة الشرائية للمواطنين من ذوي الدخل المحدود، عبر تنظيم عمليات بيع المواد الغذائية للمواطنين بأسعار مدعومة، بالإضافة إلى تحسين الإنتاج والإنتاجية للفئات الهشة لتمكينهم من الصمود في وجه الصدمات والطوارئ .

معالي مفوضة الأمن الغذائي في مقابلة مع «مجلة الشعب:»

الاستشراف والتنسيق المُحكم والتشاركي للتدخلات أهم ما ميز عمل الحكومة في مجال الأمن الغذائي خلال السنوات الأخيرة

قالت معالي مفوضة الأمن الغذائي السيدة فاطمة بنت خطري، إن مفوضية الأمن الغذائي، شهدت خلال السنوات الأخيرة تطبيقا لرؤية فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، في المجال الاجتماعي، قفزة نوعية، حيث عرفت برامجها تنوعا كبيرا وزيادة مطردة ونموا متسارعا في عدد المستفيدين منها.

وأكدت معالي المفوضة؛ في مقابلة مع «مجلة الشعب»؛ أن أهم ما ميز عمل الحكومة في مجال الأمن الغذائي، خلال السنوات الأخيرة، هو الاستشراف والتنسيق المُحكم والتشاركي للتدخلات، لذلك يمكن القول؛ دون مبالغة؛ إن القطيعة مع الأسلوب الارتجالي والتدخلات غير المدروسة، ميز التدخلات الحكومية في مجال الأمن الغذائي، منذ وصول فخامة رئيس الجمهورية، للحكم، وهو النهج الذي تواصل الحكومة بمتابعة من معالي الوزير الأول السيد المختار ولد اجاي، تجسيده على أرض الواقع.

وفيما يلي المقابلة كاملة:

الشعب: بداية، معالي المفوضة، هل لكم أن تحدثوا القارئ الكريم عن معالم مقاربة المفوضية في مجال تحقيق الأمن الغذائي؟

معالي المفوضة: أشكر مجلة الشعب، على هذه السانحة، وأود بداية القول أن الأمن الغذائي انطلاقا من تعريفه الدولي كـ«وضع يتحقق عندما يتمتع جميع الناس، في جميع الأوقات، بإمكانية الحصول المادي والاقتصادي على أغذية كافية وسليمة ومغذية، تُلبي احتياجاتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية»، تطَّلع به في الأساس قطاعات إنتاجية حيوية، تعمل على ضمان وفرة وإنتاج الأغذية الكافية للمواطنين، مثل قطاعات الزراعة، والصيد، والتنمية الحيوانية، والصناعة، غير أن العجز الملاحظ في توفير الأغذية ووفرتها، وإمكانية الوصول إليها، والحصول عليها، يستدعي تدخل قطاعات اجتماعية أخرى لسد الفجوة الغذائية، ولضمان حصول المواطن- أيّاً كان- على ما يكفي لسد حاجته من الغذاء، وفي طليعة هذه القطاعات تأتي مفوضية الأمن الغذائي، التي أسندت لها الدولة؛ في إطار مهامها الرسمية؛ مهمة رصد ومتابعة الوضع الغذائي للسكان على عموم التراب الوطني، وكذا تنظيم عمليات التوزيع المجاني للمواد الغذائية، والإشراف على عمليات بيع المواد الغذائية بسعر مدعوم، فضلا عن تخزين ونقل وتوزيع جميع المواد الغذائية الموجهة للبرامج الاجتماعية الحكومية.

ومع أن عمر المفوضية وتجربتها تزيد على 42 سنة، فقد شهدت خلال السنوات الأخيرة؛ تطبيقا لرؤية فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، في المجال الاجتماعي؛ قفزة نوعية، حيث عرفت برامجها تنوعا كبيرا وزيادة مطردة ونموا

متسارعا في عدد المستفيدين منها، كما أن من أهم ما ميز التدخلات الحكومية في مجال الأمن الغذائي خلال السنوات الأخيرة، هو الاستشراف والتنسيق المُحكم والتشاركي للتدخلات، لذلك يمكن القول دون مبالغة أن القطيعة مع الأسلوب الارتجالي والتدخلات غير المدروسة، من أهم ما ميز التدخلات الحكومية في مجال الأمن الغذائي، منذ وصول فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني للحكم، وهو النهج الذي تواصل الحكومة بمتابعة من معالي الوزير الأول السيد المختار ولد اجاي، تجسيده على أرض الواقع.

الشعب: تشكل المفوضية الذراع الاجتماعية للدولة عبر تعاطيها مع الفئات الهشة ومساعدتها وتنفذ العديد من المشاريع التنموية لصالح هذه الفئة، ما معالم استيراتيجية المفوضية في هذا الإطار وهل أنتم راضون عما تحقق؟

معالي المفوضة: عطفا على ماورد في الرد السابق، وبالعودة إلى مهام المفوضية، يتضح أن الدولة وفي المرسوم المنشئ للمفوضية، وفضلا عن المهام التقليدية للمفوضية المتعلقة بدعم الفئات الهشة، كلفتها بتنفيذ كافة البرامج الاجتماعية للحكومة التي تتطلب تخزينا ونقلا وتوزيعا، وذلك انطلاقا من ما تمتلكه المفوضية من قُدرات في مجالي التخزين والنقل، وبفضل ما تحوزه من تجربة في هذا المجال، لذلك تتولى المفوضية تنفيذ حزمة من البرامج الاجتماعية لصالح المواطنين، مثل التوزيعات الغذائية والتحويلات النقدية، والمشاريع التنموية الهادفة إلى دعم الإنتاج الزراعي ومحاربة الهشاشة وخلق بيئة إنتاجية، بالإضافة لبرامج دعم القوة الشرائية للمواطنين، وبرامج خاصة لدعم الفئات الأكثر هشاشة، مثل مراكز التغذية الجماعية والتوزيعات الغذائية الخاصة بالنساء الحوامل والمرضعات، وبالإضافة إلى هذا؛ وبما أن المفوضية هي ذراع الدولة في تنفيذ البرامج الاجتماعية؛ فهي التي تتولى على عموم التراب الوطني تنفيذ برنامج الكفالات المدرسية، وبرنامج التموين لبيع المواد الغذائية بسعر مدعوم، وبرنامج المدخلات الزراعية لدعم الزراعة المروية، كما تتولى؛ عند الحاجة؛ تنفيذ برنامج توفير الأعلاف بأسعار مدعومة للمنمين. وكل هذه البرامج القطاعية المتخصصة، يتم تنفيذها في إطار مقاربة حكومية شاملة، وتنسيق وثيق ومحكم بين مختلف القطاعات المعنية، حيث تهدف في المجمل إلى دعم القوة الشرائية للمواطنين، وتوفير التغذية للتلاميذ، ورفع نسبة التمدرس، كما تهدف إلى الرفع من مستوى الإنتاج الزراعي، وحماية الثروة الحيوانية، وكل هذه التدخلات لا يحتاج المتابع كبير ذكاء لاكتشاف مدى ارتباطها الوثيق بالأمن الغذائي للمواطنين، وبتحقيق هدف السيادة الغذائية.

الشعب: قطيعة مع الأسلوب الارتجالي في التدخل في مجال الأزمات الغذائية، وانطلاقا من وجود آلية وطنية للوقاية من الأزمات الغذائية، ما الجديد الذي أضافته هذه الآلية منذ إنشائها قبل أربع سنوات؟

معالي المفوضة: مكّن إنشاء الآلية الوطنية للوقاية والاستجابة للأزمات الغذائية سنة 2021؛والتي تأتي تطبيقا لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية «تعهداتي»؛ من صَهْرِ كافة الجهود المتعلقة بالأمن الغذائي في بوتقة واحدة، هدفها تقييم الوضع الغذائي بشكل سنوي على أساس علمي مدروس، وإعداد خطة استجابة سنوية تستجيب للاحتياجات الغذائية للسكان الأكثر هشاشة خلال فترة الشح، وتسهم في إعداد هذه الخطة كافة القطاعات الحكومية المعنية بتقييم الاحتياجات والتدخل، بالإضافة للشركاء الفنيين والماليين للبلد، كما تم إنشاء الصندوق الوطني للاستجابة للأزمات الغذائية الذي يتم عن طريقه تمويل خطط الاستجابة السنوية، حيث تُساهم الدولة ومختلف الشركاء في تمويل تلك الخطة. وإجمالا يمكن القول إن هذه الآلية؛ بتسييرها التشاركي وآليات عملها؛ شكلت قطيعة مع الارتجالية في التدخلات في مجال الأمن الغذائي، حيث أصبحت هذه التدخلات أكثر دقة واستهدافا، كما أن التخطيط المبكر للتدخلات مكّن من تنفيذها في وقتها المناسب.

الشعب: هل من حديث حول دور المفوضية بشكل عام في دعم القدرة الشرائية للمواطنين من محدودي الدخل؟

معالي المفوضة: تطلع المفوضية بدور محوري في دعم القوة الشرائية للمواطنين، وخاصة من ذوي الدخل المحدود، حيث تنفذ برنامجا لدعم القوة الشرائية للمواطنين، من خلال المخازن القروية للأمن الغذائي، والتي يتم من خلالها بيع مواد غذائية بأسعار مدعومة للمواطنين خاصة في المناطق التي تعاني عزلة أو نقصا في توفر المواد الغذائية، حيث تُشكل لجان محلية لتسيير تلك المخازن بما يحقق استفادة المواطنين منها.

كما تنفذ المفوضية سنويا عملية رمضان، وهو البرنامج الهادف إلى دعم القوة الشرائية للمواطنين خلال شهر رمضان، وذلك من خلال توفير مواد غذائية للصائمين بأسعار مدعومة، وهي العملية التي توسعت منذ سنة 2021 لتشمل جميع عواصم الولايات، وبالإضافة إلى هذا تقدم المفوضية خلال فترات الشُّحِّ تحويلات نقدية مباشرة، لصالح الأسر الأكثر هشاشة، تهدف إلى دعم القوة الشرائية لهم من خلال تمكينهم من اقتناء حاجياتهم الغذائية، كما تتولى؛ بموجب اتفاقية مع المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء «التآزر»، وفي إطار تنفيذ البرامج الاجتماعية للحكومة؛ تنفيذ برنامج التموين لبيع المواد الغذائية بسعر مدعوم، حيث توفر هذه المحلات المواد الغذائية للمواطنين في أكثر من 1700 محل تغطي جميع بلديات الوطن، حيث تستفيد منها بشكل يومي أكثر من 131 ألف أسرة.

الشعب: تساهم المفوضية، بشكل مباشر في دعم المزارعين وتحسين مستوى الإنتاج الزراعي، ماهي أبرز النتائج المحققة على هذا الصعيد وما مدى تأثيرها على سكان الريف بوجه خاص؟

معالي المفوضة: تنفذ المفوضية حزمة من المشاريع التنموية، بهدف خلق بيئة إنتاجية في الوسط الريفي، ودعم صمود الفئات الأكثر هشاشة، ذلك أن جهد المفوضية في مجال الأمن الغذائي لا يقتصر على المساعدة الآنية، بل يتجاوزها لمساعدة الفئات الهشة على بناء قدراتها، لتجتاز مرحلة الحاجة الدائمة والمزمنة إلى مرحلة الإنتاجية والاعتماد على الذات، من خلال مساعدتها على خلق بيئة إنتاجية تُسهم في النهوض الاقتصادي والاجتماعي بتلك الفئات.

وفي هذا الإطار تنفذ المفوضية مشاريع لدعم الإنتاج الزراعي في الوسط الريفي، كما تمول أنشطة مدرة للدخل لصالح تلك الفئات، بالإضافة إلى إنجاز شبكات المياه بهدف الوصول للخدمات الأساسية، وفضلا عن الدور التقليدي للمفوضية في هذا الإطار

تتولى المفوضية تنفيذ برنامج المُدْخلات الزراعية، من خلال توفير حاجة المزارعين من الأسمدة والمدخلات الزراعية بأسعار مدعومة، وذلك بالتنسيق مع وزارة الزراعة والسيادة الغذائية، بهدف رفع مستوى الإنتاج الزراعي خاصة من مادتيْ الأرز والخضروات.

الشعب: ترتبط المفوضية بشراكات واسعة مع العديد من الهيئات الدولية والإقليمية، ما الذي استفادته من ذلك، وما مدى انعكاس هذه الشراكات على دعم سياسة الأمن الغذائي في البلد؟

معالي المفوضة: بالفعل، لدى المفوضية شراكات مثمرة في مجال الأمن الغذائي، ودعم صمود الفئات الهشة، بعض تلك الشراكات مع جهات دولية متخصصة في المجال، وبعضها مع دول صديقة وشقيقة شريكة لبلادنا في مجال دعم الأمن الغذائي، وقد أثمرت هذه الشراكات مشاريع مشتركة مفيدة كان لها انعكاسها الإيجابي الكبير على المستوى المعيشي لمواطنينا، وهنا أجد الفرصة سانحة للتعبير لجميع شركائنا من دول شقيقة وصديقة ومن منظمات دولية عن جزيل شكرنا وعرفاننا بالجميل لهم على مواكبتهم الدائمة لبلادنا في هذا المجال.

الشعب: هل من كلمة توجيهية؟

معالي المفوضة: ختاما، أوجه رسالة للمستفيدين من برامج المفوضية، أن الحكومة؛ وبتوجيهات سامية من فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني؛ لن تدخر أي جهد في سبيل الوقوف إلى جانبهم ومساعدتهم على تجاوز كافة الصعوبات في سبيل تحقيق أمنهم الغذائي، كما أوجه رسالة للمزارعين وخاصة المستفيدين من البرامج التي نفذتها المفوضية والحكومة عموما لصالحهم، داعية إياهم؛ ونحن على مشارف فصل خريف واعد بحول الله؛ إلى ضرورة مضاعفة الجهد بالإقبال على الزراعة، فبها يتحقق الأمن الغذائي والسيادة الغذائية المنشودة، كما أدعو السلطات الإدارية والمنتخبين وكافة الشركاء المحليين إلى ضرورة تأطير المستفيدين وتوعيتهم، لتحقيق أكبر مكاسب من البرامج المنفذة لصالحهم، مع متابعة ورقابة تلك البرامج حتى تُحقق الأهداف المرجوة منها.

ورقة تعريفية موجزة عن مفوضية الأمن الغذائي

مفوضية الأمن الغذائي هي إدارة مهام بمستوى وزاري، مكلفة برسم وإعداد وتنفيذ السياسة الوطنية في مجال الأمن الغذائي والتغذية، وقد تم إنشاء المفوضية أكتوبر سنة 1982، حيث باشرت خلال هذه الفترة الممتدة على مدى أكثر من 42 سنة رسم السياسة الوطنية في هذا المجال، كما أشرفت على تنفيذ البرامج ذات الصلة المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي.

وانطلاقا من المهام المسندة إليها بموجب المرسوم رقم 138/2021، الصادر بتاريخ 25 أغشت 2021 المحيِّن والمحدد لمهامها، أسندت الدولة الموريتانية لمفوضية الأمن الغذائي؛ باعتبارها ذراع الدولة في تنفيذ البرامج الاجتماعية؛ تنفيذ كافة البرامج التي تتطلب تخزين ونقل وتوزيع المواد الغذائية، الموجهة للبرامج الاجتماعية للحكومة، لصالح الطبقات الهشة، بالإضافة لرسم السياسة الوطنية في مجال الأمن الغذائي والتغذوي، وكذا تنفيذ برامج لتعزيز صمود الطبقات الهشة، وقد لخص المرسوم مهام المفوضية في خمس نقاط رئيسية هي:

- متابعة ورصد الوضع الغذائي للسكان على امتداد التراب الوطني ووضع آلية وطنية للوقاية والاستجابة للأزمات الغذائية؛
- تنظيم عمليات التوزيع المجاني للمواد الغذائية لصالح السكان الذين هم في وضعية هشاشة غذائية؛
- دعم القدرة الشرائية للمواطنين من محدودي الدخل، من خلال الإشراف على عمليات بيع المواد الغذائية للمواطنين بأسعار مدعومة؛
- تحسين الإنتاج والإنتاجية للفئات الهشة لتعزيز قدرتهم على الصمود أمام الصدمات الخارجية؛
- تخزين ونقل وتوزيع المواد الغذائية الموجهة للبرامج الاجتماعية الحكومية.

غير أن المفوضية؛ بفعل تاريخها الطويل في تقديم العون والمساعدة للمواطنين الأكثر هشاشة، ودعم صمود الطبقات الهشة، وبفضل ما تتمع به من وسائل لوجستية وما تحوزه من تجربة طويلة في هذا المجال؛ تشعبت مهامها وتوسعت بتوسع البرامج الاجتماعية الموجهة للطبقات الهشة، خلال السنوات الأخيرة، تطبيقا لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، وبفعل الحاجة المتزايدة إلى تعزيز الوسائل، باشرت المفوضية خلال السنوات الأخيرة عملية تحديث واسعة لوسائلها اللوجستية حيث شيدت عشرات المخازن، وهو ما مكن من مضاعفة قدرة التخزين لديها بنسبة 107%، كما حدَّثت أسطول النقل لديها لتتمكن من الوصول إلى المواطنين المحتاجين في جميع ربوع الوطن.

إعداد:
عبد الله ولد القاسم

الآلية الوطنية للاستجابة للأزمات الغذائية..

صهر جهود الأمن الغذائي في بوتقة واحدة

إعداد: محمد العتيق

في عالم يعاني من ندرة الموارد في ظل تزايد السكان، وتعصف به الأزمات المرتبطة بالتغير المناخي، تكون الحاجة ملحة لتبني سياسات تستجيب للأزمات الغذائية وتستشرف وقوعها لتطبيق آليات وقائية تحول دون تأزم الوضع الغذائي، ونظرا لكون بلادنا تقع ضمن حيز جغرافي من أكثر مناطق العالم عرضة للجفاف وتقلبات المناخ، ولتنسيق وتوحيد الجهود الوطنية المستجيبة للأزمات الغذائية قامت الحكومة، بإنشاء آلية وطنية للوقاية والاستجابة للأزمات الغذائية، بموجب المرسوم رقم061/2021 الصادر بتاريخ 21 إبريل 2021.

منذ أربع سنوات بدأت الجهود الحكومية وغير الحكومية للوقاية والاستجابة للأزمات الغذائية والتغذوية، تنصهر في بوتقة واحدة، وفق آلية تعتمد على مسوح ودراسات ميدانية توجه الإجراء المناسب نحو مكامن الهشاشة الغذائية، تفاديا لوقوع أي أزمة غذائية، كما يقول السيد لمام ولد عبداوه، المفوض المساعد للأمن الغذائي، رئيس اللجنة الفنية للآلية الوطنية للوقاية والاستجابة للأزمات الغذائية، الذي أوضح في لقاء مع مجلة الشعب أن هذه الآلية تتكون هيكليا من لجنة وزارية عليا للبرمجة والإشراف، يرأسها الوزير الأول وبعضوية وزراء الاقتصاد والمالية، والزراعة والسيادة الغذائية، والتنمية الحيوانية، والعمل الاجتماعي، والصحة، ومندوبية تآزر، ومفوضية الأمن الغذائي، وتتبع لها لجنة فنية للتنسيق وتنفيذ القرارات، برئاسة المفوض المساعد للأمن الغذائي، وعضوية الوزارات المذكورة بتمثيل عالٍ، من خلال مكلفين بمهام ومديرين، ويشارك في اجتماعات اللجنة الفنية، الشركاء الدوليون مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبرنامج الغذاء العالمي، واليونسف، والوكالة الفرنسية للتنمية، والاتحاد الأوروبي، وتتبع للجنة الفنية لجان فرعية متخصصة، كاللجنة المختصة بالحملات الزراعية وتلك المعنية بالحملات الرعوية، وكذلك اللجان المسؤولة عن المسوح والإحصاءات، والمسؤولة كذلك عن الصحة الغذائية للأطفال والنساء الحوامل، وهناك أيضا لجان مختصة بالتنفيذ، مثل شبكات الأمان الاجتماعي وشبكات الدعم الغذائي.

ونوه المفوض المساعد، إلى أن توحيد عمل هذه اللجان وجهودها المختلفة يتم بتنسيق وتحت إشراف مفوضية الأمن الغذائي، مضيفا أن هذه الآلية وضعت من أجل تحقيق عدد من الأهداف، تتمثل في وضع ميكانيزمات للتنسيق والتشاور بين مختلف القطاعات الحكومية، وشركائنا في التنمية المعنيين بالاستجابة للأزمات الغذائية، وتعزيز المتابعة من طرف الدولة، ووضع هيئات للتنسيق مع الشركاء قصد إعداد خطة سنوية للاستجابة للأزمات المحتملة، وكذلك ترشيد تسيير الموارد المالية في حالات الأزمات الغذائية والتغذوية من خلال مقاربة استشرافية.

وبخصوص عمل هذه الآلية أشار السيد المفوض المساعد، إلى أنه يتم إعداد مخطط سنوي للاستجابة للأزمات الغذائية، بناء على المسوحات والدراسات التي تعدها الهيئات واللجان

المعنية بمجال الأمن الغذائي، كالتي يعدها مرصد الأمن الغذائي التابع للمفوضية، أو تلك التي يتم إعدادها بالتنسيق مع بعض الشركاء في المجال كمنظمة الأغذية والزراعة «الفاو» وغيرها من الشركاء الدوليين، وقد تم إعداد وتنفيذ عدة خطط استجابة سنوية بواسطة هذه الآلية.

وأشار إلى أن خطة الاستجابة لهذا العام قد تم إعدادها، وتمت كذلك مناقشتها مع الشركاء الماليين بعد الموافقة عليها من قبل لجنة البرمجة الوزارية، وقد رُصد له غلاف مالي قدره 15 مليار أوقية، تمت تعبئة 50 % منه عن طريق ميزانية الدولة، والباقي ستتم تعبئته من قبل المانحين والشركاء الدوليين.

وحول طبيعة المخطط لهذا العام، يمكن الخروج بجملة من الاستنتاجات؛ يضيف السيد المفوض المساعد؛ أولا، هناك تراجع لنسبة الأشخاص الذين يعانون من حالة انعدام الأمن الغذائي، ومع ذلك فالبلد ما زال يعاني من مشاكل غذائية هيكلية تحتم اتخاذ تدابير احترازية بشكل شبه دائم، ثانيا، تم تقسيم المواطنين وفق المنهج المتبع من قبل دول الساحل إلى خمس فئات، في الفئة الأولى المواطنون الذين لديهم أمن غذائي قوي، وفي الثانية المواطنون الذين يعانون من الهشاشة، وفي الثالثة المواطنون الذين يعانون من انعدام للأمن الغذائي في فترات الشح، وفي الرابعة المواطنون الذين يعانون من تأزم غذائي؛ أي في دائرة الخطر؛ وفي الخامسة المواطنون الذين يعانون من المجاعة، والبلاد في حالة خلو من الفئتين الرابعة والخامسة، وبالتالي فإن خطط الآلية في أغلب حالاتها تتدخل لدعم المواطنين في التصنيف الثالث الذين يعانون من انعدام غذائي في فترات الشح والتي تصادف فصل الصيف.

وأضاف أنه حسب المخطط لهذا العام سيتم التدخل عبر توزيع مواد غذائية ومبالغ نقدية وإقامة مخازن قروية للأمن الغذائي، بنوك الحبوب، لاستخدامها خلال فترة الشح، بالإضافة لبرنامج للتكفل بتغذية الأطفال الذين تتراوح

أعمارهم بين ستة شهور إلى خمس سنوات، وبالأمهات الحوامل والمرضعات.

وبخصوص الجانب المالي والسياسة التمويلية للآلية أوضح السيد المفوض المساعد، أنه تم استحداث صندوق باسم «الصندوق الوطني للاستجابة» لدى الخزينة العامة للدولة، لإيداع مساهمات الحكومة والمانحين، ويتم بواسطته تمويل مخطط الآلية تحت إشراف وتنسيق مفوضية الأمن الغذائي، فالمفوضة هي الآمر بالصرف وفق توزيعات قطاعية تراعي حجم وكمية تدخلات كل قطاع على حدة.

وفي تقييمه لعمل الآلية يرى السيد المفوض المساعد أنها وحدت جهود القطاعات المعنية بالأمن الغذائي في مسار تشاركي معقلنٍ، وأدت كذلك إلى جمع وتوحيد الموارد المالية لتصب في صندوق واحد يسهلُ تدقيقه سنويا، وتم كذلك تفادي العشوائية في التدخل حيث يتم تحديد الاحتياجات، وتنسيق وبرمجة التدخلات وإسنادها حسب نوعية التدخل إلى جهة الاختصاص، هذا بالإضافة إلى ثقة الممولين في خطط وبرامج هذه الآلية.

تحقيق الأمن الغذائي:

دعامة أساسية للتنمية المستدامة

تقرير: محمد الأمين محمد محمود

يعتبر تحقيق الأمن الغذائي ضرورة حتمية تمكن من تعزيز وتطوير التنمية المستدامة في مختلف مجالاتها، خاصة ما يتعلق بالتخفيف من وطأة الجوع والفقر وانعدام وسائل العيش لدى مختلف شرائح وفئات المجتمعات.

وفي هذا الإطار فقد توصل مؤتمر القمة العالمية للأغذية سنة 1996، إلى أن تحقيق الأمن الغذائي يتمثل في توفر جميع الناس، في كل الأوقات، على إمكانية الحصول المادي والاقتصادي على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية، من أجل حياة نشطة وصحية، فتحقيق الأمن الغذائي يلعب دورا رياديا في تعزيز أهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال تحسين وتطوير وتقوية مؤشرات الأمن الغذائي والقضاء على المشاكل المرتبطة بها.

وانطلاقا من أهمية الأمن الغذائي تعمل دول العالم على إنشاء أنظمة غذاء يمكنها توفير المواد الغذائية للجميع في كل مكان عن طريق تحسين وضعهم الغذائي، وتشجيع الزراعة التي تراعي اعتبارات التغذية، والرفع من مستوى سلامة الغذاء.

وللأمن الغذائي مرتكزات وأسس لابد من ضمانها ومن أهمها توفير المواد الغذائية، من خلال إنتاجها واستيرادها وجعل المخزون في المستوى الكفيل بضمان توفير مختلف هذه المواد، للاستفادة منها عن طريق توفيرها، وهي أيضا تمكن من توفر العناصر الغذائية التي تمد الجسم بالطاقة والمغذيات نتيجة للرعاية الجيدة وممارسات التغذية، وطريقة إعداد الطعام، وتنوع النظام الغذائي، وتوزيع الطعام داخل الأسرة إلى جانب الاستفادة البيولوجية الجيدة من المواد الغذائية التي يتم تناولها، فهذا الأمر هو الذي يحدد حالة التغذية لدى الأفراد.

ولئن كانت كمية الطعام التي يتناولها الشخص كافية اليوم، فسيظل ينظر إليه على أنه يعاني من قلة الأمن الغذائي، إذا لم تكن لديه القدرة الكافية للحصول على المواد الغذائية بصفة دورية، مما يعرضه لخطر تدهور حالته الغذائية، وقد يكون للأحوال المناخية السيئة،

أو عدم الاستقرار السياسي، أو العوامل الاقتصادية (البطالة، وأسعار المواد الغذائية الآخذة في الارتفاع) تأثير بالغ على حالة الأمن الغذائي.

كما أن الحصول المادي والاقتصادي على المواد الغذائية الكافية على المستوى الوطني أو الدولي لا يضمن في حد ذاته تحقيق الأمن الغذائي على مستوى الأسر، مما يستوجب تركيز السياسات بشكل أكبر على الدخل والإنفاق والأسواق والأسعار، سبيلا لتحقيق الأهداف المتعلقة بالأمن الغذائي.

وسعيا منها إلى تأمين الغذاء تعمل الدول والمنظمات على وضع استراتيجيات وخطط وبرامج لإنشاء أنظمة غذاء، يمكنها توفير المواد الغذائية للجميع في كل مكان وفي كل يوم عن طريق تحسين وضع الأمن الغذائي، وتشجيع الزراعة التي تراعي اعتبارات التغذية ورفع مستوى سلامة الغذاء.

وتشمل الأنشطة ذات الصلة تقوية شبكات الأمان لضمان حصول الأسر غير القادرة على توفير المواد الغذائية، مع توافر المال لديها لعمليات شراء المواد الضرورية، وتقديم دعم عاجل في حالات الطوارئ عن طريق تمويل سريع للصرف من خلال المشاريع القائمة بغية التصدي لحالات الأزمات.

ونظرا لضرورة قيام تنمية شاملة ومستديمة تعمل الدول والمنظمات الدولية والوطنية على خلق عالم خال من الجوع بحلول سنة 2030، بعد ما عانته الشعوب سنة 2015 من تدهور للأوضاع ونقص حاد في التغذية، نتيجة لجملة من العوامل كالأوبئة والتغيرات المناخية والحروب والصراعات، وتفشي ظاهرة عدم المساواة بين الشعوب في الحقوق والواجبات، حيث يعاني أكثر من ملياري نسمة في العالم من قلة الغذاء لدرجة حادة أو متوسطة، ويتحقق الأمن الغذائي عندما يتمكن الناس من الحصول على أغذية كافية وآمنة ومغذية أيضا تلبي احتياجاتهم الغذائية بما يضمن حياة صحية ونشطة، وهو يشكل أحد الركائز الأساسية لقيام تنمية شاملة ومستديمة تمكن من تطوير الأرض والمدن والمجتمعات، وكذلك الأعمال التجارية بما يلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية

حاجاتها.

ووعيا منهم بأهمية وضرورة تحقيق الأمن الغذائي وقيام تنمية شاملة ومستديمة يعمل قادة ومسؤولو العالم؛ من خلال القمم والمؤتمرات والندوات وغيرها من مختلف الأنشطة؛ على وضع واعتماد الاستراتيجيات والخطط والبرامج الطموحة والفعالة والناجعة لتوفير وضمان الأمن الغذائي بما يتماشى مع التوجهات الشاملة لخطة التنمية المستدامة للعام 2030.

ويعكف المسؤولون خلال اللقاءات على دراسة أبعاد الأمن الغذائي وتوفر الأغذية والحصول عليها والاستفادة منها، من خلال تحاليل ودراسات معمقة لقضايا الزراعة والتجارة الدولية لزيادة إنتاجية المحاصيل، والتحول إلى أنماط استهلاك صحية، وإنشاء مخزونات غذائية استراتيجية والحفاظ عليها.

وسعيا إلى تعزيز وتقوية الأمن الغذائي والحد من تأثيراته على المواطنين، عملت الحكومة؛ ممثلة في مفوضية الأمن الغذائي؛ على تنفيذ خطط وبرامج طموحة وهادفة، مكنت من تعزيز وتقوية القدرات وتلبية الحاجيات لدى المواطنين وخاصة الفئات الأكثر احتياجا.

وفي هذا الإطار تم اعتماد خطة وطنية استعجالية للعام 2025 وضعتها الآلية الوطنية للاستجابة للازمات الغذائية والتغذوية، طبقا للتوجهات السامية لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، تهدف إلى تقديم العون والمساعدة بشكل مدروس ومُنسّق للمواطنين الأكثر هشاشة، والمعرضينً لمخاطر انعدام الأمن الغذائي خلال فترات الشح.

وتعمل هذه الهيئة؛ التي تشارك فيها مختلف القطاعات المختصة والشركاء في التنمية؛ على إعداد تقييم للوضعية الغذائية على مستوى مختلف مناطق الوطن اعتمادا على مسوح وبيانات علمية تمكن من وضع خطة استجابة لتقديم العون والدعم اللازم للمستهدفين.

وقد أظهرت المعطيات العامة؛ التي أفرزها الإطار المنسق للأمن الغذائي، وتم تضمين خلاصاتها في خطة الاستجابة الحالية؛ أن الوضع الغذائي في بلادنا جيد بشكل عام، وأنه اعتمادا على خمس مؤشرات يتم من خلالها قياس الوضع الغذائي، فإن بلادنا لله الحمد، غير معرضة خلال العام الحالي للمستويين: الرابع الذي يستدعي تدخلا استعجاليا، والخامس الذي يمكن تصنيفه كوضعية مجاعة، بينما يتوقع المستوى الثاني والثالث المتعلقين بوجود ضغط على الأمن الغذائي لبعض المواطنين في مناطق مختلفة، وهو ما يستدعي التدخل خلال فترة الشح، لتقديم المعونات الغذائية والنقدية للفئات الهشة.

وتتضمن خطة الاستجابة التي تم إعدادها المساعدات الغذائية والنقدية، والرعاية الخاصة بالأطفال دون سن الخامسة، والحوامل والمرضعات المعرضات لمخاطر سوء التغذية.

مرصد الأمن الغذائي بموريتانيا:

عين ساهرة ترصد الوضع الغذائي وتوجه بوصلة التدخلات الوطنية

إعداد: البراء ولد محمدن

حين يتقاطع الأمن الغذائي مع الاستقرار الاجتماعي، وتتحوّل المعلومات إلى أداة سيادية لصنع القرار، يبرز مرصد الأمن الغذائي التابع لمفوضية الأمن الغذائي بوصفه المؤسسة الوطنية التي ترصد نبض الميدان، وتقرأ تحولات الواقع الغذائي لحظة بلحظة، ببصيرة علمية، وحسّ استراتيجي رفيع.

ليس المرصد مجرّد جهاز إداري أو وحدة فنية ضمن هيكل الدولة، بل هو عقل تحليلي نابض، وشبكة يقظة تنسج خيوطها في عمق المجتمع الموريتاني، من أقصى الشمال إلى أعماق الضفة والجنوب والشرق. وفي ظل التحولات المناخية المتسارعة، وتقلبات الأسواق الإقليمية والدولية، والتفاوت الاجتماعي داخل الوطن الواحد، أضحى هذا المرصد حجر الزاوية في منظومة الدولة لحماية الأمن الغذائي، وتأمين حياة كريمة للمواطنين.

فهو يرصد ويحلل، يقيّم ويتوقع، يرسم خرائط الهشاشة، ويقترح سيناريوهات التدخل، ضمن منهجية دقيقة تجمع بين الخبرة الميدانية، ونظم المعلومات الجغرافية، والتحليل الإحصائي متعدد المصادر. وما يجعل عمله أكثر عمقًا أنه لا يتوقف عند رصد الظواهر، بل يغوص في الأسباب، ويقيس النتائج، ويتابع تأثير السياسات والمشاريع على الواقع اليومي للأسر والفئات الهشة.

وقد بات هذا المرصد، منذ أن تبنّت الدولة دعمه وتطويره كجزء من مسؤوليتها السيادية، أحد أبرز النماذج الوطنية للسيطرة على المعلومة في المجال الغذائي، واستقلال القرار، والتخطيط المبني على الأدلة. إذ تحوّل من مجرد آلية مراقبة تشارك فيها جهات دولية، إلى مؤسسة وطنية مكتملة، تنتج بياناتها بوسائل موريتانية خالصة، وتُقدّم تقاريرها للسلطات والشركاء كمرجعية موثوقة، بل وكمصدر تُبنى عليه الخطط وتُوجّه به الموارد.

بهذا المعنى، فإن مرصد الأمن الغذائي لم يعد فقط هيئة فنية، بل أصبح ذراعًا تنمويا للدولة، ومرآة شفافة تعكس التحديات وتوجّه السياسات، في مشهد يُعلي من قيمة المعرفة الوطنية، ويعزز سيادة الدولة على قرارها الغذائي، ويمنح المواطن الموريتاني أملاً أكبر في مستقبل آمن ومتوازن.

وفي هذا السياق تحدث السيد مولاي اسعيد ولد باب عينينا، مدير مرصد الأمن الغذائي التابع لمفوضية الأمن الغذائي، لـ«مجلة الشعب» حيث قال إن المرصد هو حجر الزاوية في منظومة الرصد والتحليل الغذائي بموريتانيا، باعتباره الجهاز الفني المتخصص في مراقبة الوضع الغذائي الوطني على مدار الساعة، حيث يضطلع المرصد بدور

محوري في جمع وتحليل البيانات، وتقديم صورة دقيقة عن توفر الغذاء، وأسعار السلع الأساسية، وحالة التغذية، خصوصًا لدى الفئات الأكثر هشاشة.

وقال بأن المرصد يعتمد على شبكة واسعة من آليات الرصد الميداني المتطورة، ونظم معلومات جغرافية، وتحليل بيانات مبني على مؤشرات علمية، تُستقى من مصادر متعددة، من بينها القطاعات الحكومية الشريكة مثل قطاعات الصحة، الزراعة، التنمية الحيوانية، والمكتب الوطني للأرصاد الجوية.

ومن خلال هذا التنسيق المؤسساتي، يُنجز المرصد تقارير دورية تُمكّن صناع القرار من التفاعل المبكر مع أي مؤشرات قد تُنذر بحدوث أزمة غذائية، سواء كانت ناتجة عن تغيرات مناخية، أو تقلبات في الأسواق، أو ظروف اجتماعية واقتصادية طارئة.

وأكد أن المرصد بوصفه يترأس لجنة الاحتياجات الغذائية، في الآلية الوطنية للوقاية والاستجابة للأزمات الغذائية، يتولى بالتنسيق مع مختلف الأجهزة الحكومية في القطاعات المعنية، إعداد تقرير سنوي في شهر نوفمبر من كل عام، وهو التقرير الذي يعتبر أحد أبرز أدوات التخطيط الاستراتيجي، في مجال الأمن الغذائي، إذ يتضمن هذا التقرير تحليلاً مفصلًا لموسم الخريف الزراعي، من حيث معدلات الأمطار، وأداء المحاصيل، والحالة الرعوية، ومدى تأثر السكان في كل مقاطعة. ويستند التقرير إلى الإطار المنسق لتصنيف انعدام الأمن الغذائي الحاد، حيث يتم تصنيف المناطق بحسب درجة الخطورة، ما يتيح إمكانية التنبؤ بوضعية الغذاء خلال فصل الصيف، ويوجه التدخلات الإنسانية والتنموية وفق الأولويات الواقعية.

وأضاف أن المرصد لا يكتفي بتقييم الوضع السابق والراهن، بل يتابع أيضًا أثر التدخلات الميدانية التي تنفذها مفوضية الأمن الغذائي، في المناطق المستهدفة.

وتشمل هذه المتابعة قياس تأثير المشاريع الصغيرة المدعومة من المفوضية، ومدى مساهمتها في تحسين مستوى معيشة السكان الأكثر هشاشة.

وقد كان العمل الذي يضطلع به المرصد في السابق من اختصاص بعض الشركاء الدوليين، غير أن الدولة الموريتانية، في عهد فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد

ولد الشيخ الغزواني، قررت أن تضطلع بهذه المهمة الاستراتيجية بالكامل، باعتبارها جزءًا من السيادة الوطنية، وأداة أساسية لضمان الحق في الغذاء.

وفي هذا السياق، قال مدير المرصد، بأن الدولة وفرت كل الوسائل الفنية واللوجستية اللازمة لتعزيز قدرات المرصد، وتطوير بنيته التحتية المعلوماتية، مما مكّنه من إنشاء قاعدة بيانات وطنية شاملة تُعد مرجعًا أساسياً للسلطات وللشركاء على حد سواء.

وقد أصبح المرصد اليوم مصدرًا معتمدًا للمعلومة الغذائية، لا على الصعيد الوطني، بل في الأوساط الإقليمية والدولية.

وقال بأن مرصد الأمن الغذائي بموريتانيا لا يمثل فقط جهازًا للرصد، فهو عقل الدولة الغذائي، وأحد أعمدتها في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، من خلال منظومة يقظة ومهنية رفيعة وسيادة وطنية كاملة على المعلومة.

وختم مدير المرصد السيد مولاي اسعيد، بقوله، نحن في مرصد الأمن الغذائي لانرصد المؤشرات فقط، بل نرصد نبض الوطن، ونتتبع تفاصيل حياة الناس، لأن الأمن الغذائي في جوهره هو أمن الإنسان، واستقرار الأسرة، وطمأنينة المواطن في أبعد نقطة من الوطن.

ولقد اخترنا؛ يضيف مدير المرصد؛ أن نكون عين الدولة الساهرة على موائد الناس، وأداة تحليل سيادية دقيقة بين يدي صنّاع القرار، نستبق التحديات، ونقترح الحلول، ونواكب التدخلات من المهد إلى الأثر، وهذا العمل الذي نضطلع به اليوم بوسائلنا الوطنية، وكوادرنا الميدانية، هو ثمرة إرادة سياسية عليا آمنت بأن المعرفة هي أساس السيادة، وأن الحق في الغذاء لا يُؤمَّن بالنيات فقط، بل بالدقة، والمعلومة، والجاهزية، وسيظل المرصد، بإذن الله، حارسًا أمينًا للمعلومة الغذائية، وجسرًا يربط بين الواقع والتخطيط، وذراعًا وطنية تمد مؤسسات الدولة بما تحتاج إليه من رؤية وبيانات، حتى نحقق جميعًا الغاية الأسمى وهي أن يعيش كل موريتاني على أرضه، آمنًا في سربه، واثقًا في غده، ومطمئنًا إلى أن الدولة ترصد حاجاته، وتبني سياساتها على ما يلامس معاناته ويترجم تطلعاته.

مفوضية الأمن الغذائي:

ذراع الدولة في تنفيذ البرامج الاجتماعية

إعداد: محمد الأمين سيدي بوبكر

في قلب السياسة الاجتماعية لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، تبرز مفوضية الأمن الغذائي كذراع فاعل ويد طولى للدولة في تنفيذ البرامج الاجتماعية وتجسيد التطلعات الرئاسية، متوكِّئَة على رؤية فخامة رئيس الجمهورية المستنيرة التي سطرها في برنامجيه الانتخابيين «تعهداتي» و«طموحي للوطن» وقناعته الراسخة بأن الأمن الغذائي يشكل أولوية بالغة الأهمية، وأن الجوع وسوء التغذية يتعين القضاء عليهما عن طريق اتخاذ إجراءات فعالة تراعي طابعهما المتعدد الأبعاد بهدف التخفيف من الهشاشة المزمنة.

إن ما تنفذه المفوضية من برامج اجتماعية متعددة القطاعات ليس مجرد مساعدات عابرة، بل هو بناء هيكلي متكامل يهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي، ومكافحة الإقصاء، وتحقيق العدالة الاجتماعية، مما يؤسس لمرحلة جديدة من التنمية الشاملة والمستدامة.

لقد أكد فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، في برنامجه الانتخابي في المأمورية الأولى «تعهداتي» على التزام الدولة بـ «توفير الشروط الكفيلة بضمان الأمن الغذائي للمواطنين»، والتزم في برنامجه الانتخابي «طموحي للوطن» بتركيز العمل على إقامة برامج شاملة وأدق استهدافا وتنسيقا للوقاية من الأزمات الغذائية ومعالجتها عند حدوثها؛ وتأطير وتفعيل الأنشطة المدرة للدخل؛ وحشد موارد مالية كافية لتلبية الحاجات في مجال الأمن الغذائي؛ وتعزيز نظام الإنذار المبكر ومواجهة الصدمات التي قد يتعرض لها الأمن الغذائي والتغذية؛ مع وضع خطة عملية وقائية متدرجة لتقديم استجابة ملائمة ومنسجمة في سبيل الدعم الغذائي والتغذية بأقصى قدر ممكن من الاستهداف لمواطن الاحتياج واتخاذ ما يلزم من تدابير احترازية لتلافي الأزمات الغذائية؛ والرفع من قدرات مجال التخزين؛ ورسم سياسات على المدى البعيد ترمي إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال حماية البيئة والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية» وهو ما يتجلى بوضوح في حزمة البرامج الحيوية التي تنفذها مفوضية الأمن الغذائي، تطبيقا لاتفاقيات مع قطاعات حكومية أخرى باعتبارها ذراع الدولة في المجال الاجتماعي.

فبرنامج التموين؛ الذي يقوم بتزويد أكثر من 1700 محل على المستوى الوطني بالمواد الغذائية الأساسية بأسعار مدعومة؛ ليس مجرد عملية توزيع، بل هو صمام أمان يضمن وصول الغذاء بأسعارٍ مدعومة لشرائح أوسع من المجتمع، محققًا بذلك أحد أهم أبعاد التضامن الاجتماعي.

إن توفير 30 ألف طن كل ثلاثة أشهر، بتكلفة تُقدر بـ 10 مليارات أوقية قديمة، يعكس حجم الالتزام الحكومي والتضحية المالية لضمان استقرار الأسواق وحماية القدرة الشرائية للمواطن الأقل دخلا.

وفي نفس السياق وفي إطار دعم القوة الشرائية للمواطنين وتكريس مفهوم الدولة الحاضنة، تضطلع مفوضية الأمن الغذائي بدور محوري في تنفيذ «عملية رمضان» متعددة القطاعات، حيث تقوم باقتناء ونقل وتوزيع كميات كبيرة من المواد الغذائية في مختلف ربوع الوطن، وفتح نقاط بيع للمواد الغذائية بأسعار مدعومة طوال الشهر الكريم، بتكلفة تقارب 1.5 مليار أوقية، وهو ما يؤكد حرص الدولة على تخفيف العبء عن كاهل المواطنين خلال شهر رمضان المبارك، ويعكس قيم التكافل التي دأب عليها المجتمع الموريتاني، وقد توسع هذا البرنامج ليشمل جميع عواصم الولايات كما استفاد منه خلال شهر رمضان

المنصرم ماينـاهز نصف مليون مواطن متعفف.

وغير بعيد من دعم القوة الشرائية للمواطنين، تنفذ المفوضية برنامج المدخلات الزراعية، الذي يتماشى مع الرؤية الطموحة لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني بضرورة تنمية القطاع الزراعي لضمان السيادة الغذائية، والتي عبر عنها في برنامجه «طموحي للوطن» بقوله: «لقد جعلتنا الهزات غير المتوقعة التي زعزعت العالم، مثل جائحة كوفيد 19، ندرك أن استقلالنا يتوقف على قدرتنا على ضمان سيادتنا الغذائية، من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الزراعية الأساسية» فمن خلال تخزين ونقل وبيع نحو 30 ألف طن من المدخلات الزراعية سنويًا، بتكلفة تقارب 10 مليارات أوقية قديمة، لا تعمل المفوضية على دعم المزارعين فحسب، بل تسهم بفاعلية في زيادة الإنتاج الزراعي المحلي، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، وبالتالي تعزيز الأمن الغذائي الوطني بشكل استراتيجي.

إن تركيز برنامج المدخلات الزراعية على مزارع الأرز والخضروات في ولايات الضفة يبرز توجه الدولة نحو دعم المناطق ذات الإمكانيات الزراعية الواعدة، مما يخلق حركية اقتصادية ويحسن من مستوى عيش المزارعين.

بالتوازي مع جهودها المعتبرة في مجال التموين ودعم القدرة الشرائية للفئات الهشة، وتعزيز السيادة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي تعمل مفوضية الأمن الغذائي على تثمين رأس المال البشري وتكريس المسؤولية الاجتماعية التي تتبناها الدولة، وضمان استمرارية التعليم وتخفيف الأعباء عن الأسر الفقيرة، من خلال برنامج الكفالات المدرسية، الذي يتوسع سنويًا؛ ويوفر في الوقت الراهن 1022 كفالة مدرسية، يستفيد منها 104251 تلميذا في نواكشوط والولايات الداخلية، بتكلفة سنوية قدرها 1.6 مليار أوقية قديمة.

إن هذا الجهد ينسجم تمامًا مع التزام فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، بـ «الارتقاء بالمنظومة التعليمية وتوفير فرص متكافئة للجميع»، وإدراكه العميق أن التعليم هو قاطرة التنمية ومفتاح الرقي الاجتماعي.

ودعما للمنمين واستجابة للتغيرات المناخية المتزايدة، تنفذ مفوضية الأمن

الغذائي، عند الحاجة، برامج دعم الثروة الحيوانية وتوفير الأعلاف، وقد كلف آخر سنة 12 مليار أوقية، وهو ما يؤكد حرص الدولة على دعم المنمين وتأمين حاجيات الثروة الحيوانية من الأعلاف، بالإضافة إلى إسهامات المفوضية المتواصلة في الاستجابة للطوارئ والكوارث الطبيعية.

فرغم التحديات اللوجستية التي تواجه المفوضية في تخزين ونقل هذا الكم الكبير من المواد الغذائية، وفي ظروف وجيزة بعض الأحيان، وإلى مناطق وعرة ومترامية الأطراف، كما أشار إلى ذلك منسق البرامج الاجتماعية متعددة القطاعات في مفوضية الأمن الغذائي، السيد زيني ولد عبد الحي، في حديثه لمجلة الشعب، فإنها تبقى كما وصفها هو؛ إحدى أهم أذرع الدولة في المجال الاجتماعي، وهي إدارة مهمات بمستوى وزاري، تساند جهود الدولة، وتبذل جهودا كبيرة في تنفيذ هذه البرامج الحيوية متعددة القطاعات، بالإضافة إلى أدوارها التقليدية في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية الكبرى التي

رسمها فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني.

كما أن حجم الميزانيات الضخمة التي تتطلبها هذه البرامج، لتأمين تكاليف النقل والتخزين والتوزيع في مناطق نائية من البلاد، تبرز الإرادة السياسية الصادقة لمد يد الدولة الطولى لكل محتاج في كل شبر من ربوع الوطن، حتى في أصعب الظروف؛ يضيف السيد زيني ولد عبد الحي، منسق البرامج الاجتماعية متعددة القطاعات في مفوضية الأمن الغذائي.

وبلغة الأرقام؛ يضيف ولد عبدالحي؛ أنه خلال المأمورية الأولى لفخامة رئيس الجمهورية، تم بيع أكثر من 324 ألف طن من المواد الغذائية بسعر مدعوم في محلات التموين، كما تم بيع أكثر من 25 ألف طن في عملية رمضان، وفي إطار برنامج المدخلات الزراعية تم توفير ما مجموعه 224 ألف طن من الأسمدة وحوالي مليوني لتر من مبيدات الأعشاب الضارة، وعلى صعيد دعم الثروة الحيوانية فقد تم توفير ما مجموعه 153 ألف طن من الأعلاف بسعر مدعوم وفي جميع الولايات، كما واصلت المفوضية تنفيذ برنامج الكفالات المدرسية الذي استفاد منه خلال المأمورية الأولى ماينـاهز 200 ألف تلميذ.

إن ما تقوم به مفوضية الأمن الغذائي اليوم ليس مجرد تنفيذ مهام روتينية أو عابرة، بل هو تجسيد حي للرؤية النيرة لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، وإيمانه بضرورة إقامة دولة وطنية حاضنة لا تدع أحدا من مواطنيها على قارعة الطريق، دولة وطنية جامعة يسودها العدل والإنصاف تمد يد العون وتبني جسور الثقة وتعزز قيم التكافل والتضامن.

التوزيعات الغذائية والنقدية لصالح الفئات الهشة:

يد الدولة الممدودة بالعطاء

إعداد: آمنة بنت خونه

يمثل الأمن الغذائي أولوية أساسية لضمان استمرار حياة الشعوب واستقرارها، ووسيلة للنهوض بكل تنمية بشرية لذلك كرست الحكومة الموريتانية جهودها لتعزيز ولوج الأسر الأكثر احتياجا للغذاء، عن طريق التوزيعات الغذائية والنقدية المجانية، ومن أجل دقة التدخلات يتم انتقاء المستفيدين من هذه البرامج عن طريق السجل الاجتماعي للدولة، وفي بعض الحالات ونظرا لطبيعة استعجال التدخل أو حالته الخاصة يتم من خلال لوائح يتم إعدادها من طرف السلطات الإدارية.

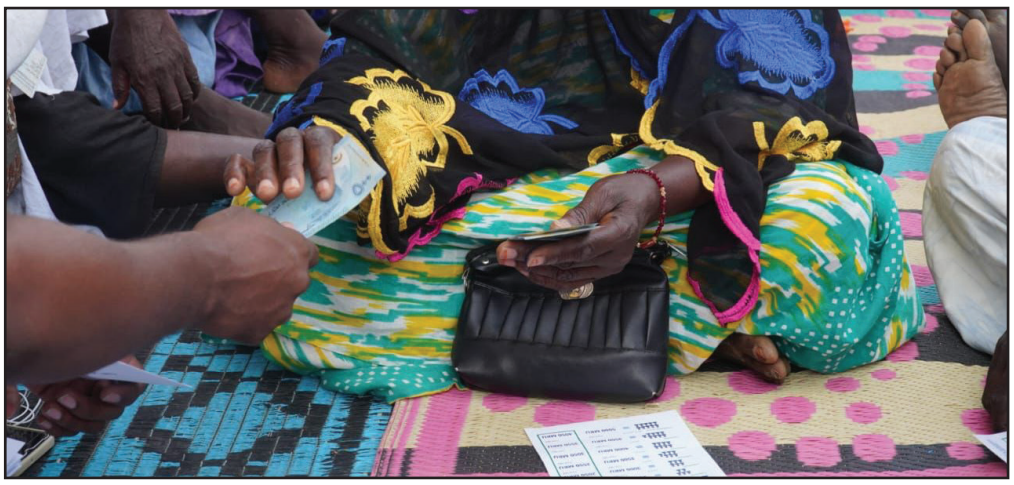

وللتعرف على طبيعة التوزيعات الغذائية والتحويلات النقدية التي تنفذها المفوضية لصالح الفئات المستهدفة، التقت «مجلة الشعب» مدير العون الاجتماعي والتدخل الاستعجالي بمفوضية الأمن الغذائي السيد محمد ولد أحمد اللب، الذي أشار إلى أنه؛ وفي إطار تنفيذ السياسة الاجتماعية للحكومة؛ تنفذ مفوضية الأمن الغذائي، عن طريق هذه الإدارة حزمة من التدخلات لصالح الفئات الهشة، حيث تشمل تلك التدخلات التوزيعات الغذائية المجانية، والتحويلات النقدية، بالإضافة للتدخل الاستعجالي في حالات الكوارث والفيضانات، وكذا تقديم العون والمساعدة للمعوزين وضحايا الحرائق.

وأضاف السيد المدير أن تدخلات المفوضية، بخصوص هذه المجالات الأربع شهدت طفرة نوعية، كما تم تسريع وتيرة التدخلات بما يضمن نجاعتها، تطبيقا للرؤية الاجتماعية لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، حيث توضح حصيلة العمل خلال المأمورية الأولى لفخامة رئيس الجمهورية، استفادة أكثر من 650 ألف أسرة من التوزيعات الغذائية المجانية، من خلال توزيع أكثر من 40 ألف طن من المواد الغذائية المجانية، كما تم توزيع ما مجموعه أكثر من 19.7 مليار أوقية قديمة استفادت منها أكثر 181 ألف أسرة.

وفضلا عن التوزيعات الغذائية والتحويلات النقدية، فقد استفاد أكثر من 43 ألف أسرة، خلال السنوات الأخيرة في جميع ولايات الوطن، من تدخلات استعجالية نفذتها المفوضية لصالح المواطنين من ضحايا السيول والفيضانات، حيث تم توزيع أكثر من 15700 وحدة إيواء مجهزة بالأفرشة والبطانيات، كما تم توزيع أكثر من 3170 طنا من المواد الغذائية الأساسية.

وقد تميزت التدخلات على صعيد مساعدة المتضررين من الكوارث والفيضانات بالسرعة والفاعلية، حيث اعتمدت المفوضية آلية لتوفير مخزونات للتدخل على المستوى الجهوي، مع اعتماد آلية مبسطة وسريعة للتدخل بالتنسيق مع السلطات الإدارية، وهو ما مكن المفوضية من الاستجابة وبسرعة لاحتياجات التدخل في جميع الولايات، وكان مبعث ارتياح للمواطنين على عموم التراب الوطني.

وعلى صعيد مساعدة ضحايا الحرائق والمعوزين، أوضح مدير العون الاجتماعي والتدخل الاستعجالي في المفوضية أن المفوضية؛ فضلا عن التوزيعات الغذائية والنقدية التي يتم انتقاء المستفيدين منها عن طريق بيانات السجل الاجتماعي للدولة؛ تتلقى كذلك عن طريق السلطات الإدارية طلبات المواطنين الذين هم في وضعية هشاشة غذائية، كما تتولى مساعدة ضحايا الحرائق والمعوزين، حيث تم في هذا الإطار تقديم المساعدة الغذائية لأكثر من 22 ألف أسرة، من خلال توزيع أكثر من 2500 طن من المواد الغذائية الأساسية، مردفا أن المفوضية تواصل خلال العام الحالي تطبيق خطتها الهادفة إلى مساعدة المواطنين من الفئات الهشة، حيث نفذت بمناسبة شهر رمضان المنصرم توزيعات غذائية مجانية في نواكشوط والمدن القديمة (ولاتة، تيشيت، شنقيط، وادان، جَوَلْ) استفاد منها أكثر من 18400 أسرة من الفئات الأكثر هشاشة، من خلال توزيع أكثر من 1300 طن من المواد الغذائية الأساسية، كما تستعد لتنفيذ توزيعات غذائية وتحويلات نقدية خلال فترة الشح المقبلة في إطار الخطة الوطنية للاستجابة 2025، وأخذت كامل جاهزيتها للتدخل عند الحاجة وبالسرعة المطلوبة في موسم الأمطار المقبل لمساعدة المتضررين من العواصف والفيضانات والسيول، على عموم التراب الوطني، كما تواصل بشكل يومي التفاعل إيجابيا مع طلبات الدعم الغذائي والمساعدة الواردة من المواطنين عن طريق السلطات الإدارية.

برامج مفوضية الأمن الغذائي:

مشاريع تنموية متنوعة لمواجهة الهشاشة

إعداد /كراي ولد احميد

سعيا منها إلى تحسين الظروف المعيشية للفئات الهشة من المواطنين، ومواكبة منها لتنفيذ تعهدات فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، في تقديم الدعم والمساندة وتوفير الحاجيات الأساسية للمواطنين وتثبيتهم في مواطنهم الأصلية، عملت مفوضية الأمن الغذائي خلال السنوات الأخيرة، على تعزيز وسائلها وتعبئة مواردها وتحديث هياكلها وبنيتها التحتية، لتحقيق عيش كريم للمواطن المستهدف في المناطق النائية والتجمعات الحضرية وشبه الحضرية، من خلال تنفيذ حزمة من البرامج والمشاريع التنموية المتنوعة، لصالح الفئات الهشة، والهادفة إلى خلق بيئة إنتاجية في الوسط الريفي، تسهم في الرفع من المستوى المعيشي للمواطنين من ذوي الدخل المحدود.

وفي لقاء مع «مجلة الشعب» قال السيد سيد أحمد ولد تكَدي،ذ مدير تعزيز الصمود والمشاريع الجمعوية بمفوضية الأمن الغذائي، إن المفوضية، تعتمد في عملها الهادف إلى الرفع من المستوى المعيشي للمواطنين، على معطيات وبيانات إحصائية عالية الجودة، من خلال نهجٍ شامل وتشاركي متعدد القطاعات، كما تستند قراراتها إلى استدامة اجتماعية واقتصادية وبيئية.

وقال إن المشاريع التنموية التي تنفذها المفوضية تشكل أحد المحاور الرئيسية في عملها، حيث تضمن استمرارية مكونات الأمن الغذائي المستدام.

خطة وطنية لدعم الصمود والسيادة الغذائية

وبين السيد المدير أن الحكومة الموريتانية اعتمدت خطة جديدة ناجعة لتعزيز صمود السكان وتحقيق السيادة الغذائية، من خلال تمويل برامج التنمية والأنشطة المدرة للدخل، وزيادة الإنتاج الزراعي، وإنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص للاستثمار في الزراعة وتعزيز الإنتاج المحلي في مجالات الصيد البحري والتنمية المحلية.

وأضاف «تمثل الخطة الاستراتيجية الوطنية 2024-2028 في مجال الأمن الغذائي، إطارًا طموحًا لتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي، ودعم صمود السكان الأكثر هشاشة، في مواجهة الصدمات المناخية والاقتصادية، مع مراعاة خصوصيات كل منطقة في البلاد.

وتترجم هذه الخطة التزام موريتانيا وشركاؤها بهدف «القضاء على الجوع»، وتضع هذه الخطة الأمن الغذائي وصمود المجتمعات وتعزيز الأنظمة في صميم تدخلات المفوضية».

تنفيذ 2,729 مشروعاً في السنوات الأخيرة

وأكد السيد سيدأحمد ولد تكْدي، أن المفوضية نفذت خلال المأمورية الأولى لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، وتطبيقا لبرنامجه الانتخابي في شقه المتعلق بالأمن الغذائي ودعم صمود الفئات الهشة، 2729 مشروعاً تنموياً ومشروعاً مدراً للدخل، وذلك وفْقاً للخصوصيات الاقتصادية لكل ولاية، ففي الولايات ذات الطبيعة الزراعية والرعوية، كالحوضين، ولعصابة، وكوركول، ولبراكنه، واترارزة، وآدرار، وتكانت، وكيدي ماغه، نفذت المفوضية مشاريع تنموية تتناسب مع الطابع الزراعي والرعوي، مثل بناء السدود،

ودعم أنشطة الزراعة المروية، وتوفير الحماية للمساحات الزراعية، مع استفادتها من تمويل مشاريع مدرة للدخل، أما في الولايات الأخرى مثل نواكشوط وداخلت نواذيبو وتيرس الزمور، وإينشيري، فتركز المفوضية على دعم وتمويل الأنشطة المدرة للدخل، مع تنفيذ مشاريع نموذجية ذات طبيعة زراعية.

متابعة وتقييم أثر المشاريع

وحول متابعة أثر المشاريع التي تنفذها المفوضية، استطرد السيد المدير في هذا المجال قائلا «يتابع مرصد الأمن الغذائي والمتابعة والتقييم في المفوضية، مدى جدوائية المشاريع من خلال مؤشرات مثل تحسين نمط الحياة، والانتظام في الوجبات، والاستغناء عن بيع الممتلكات الأساسية كالماشية، وتحسين نوعية الغذاء، وشكل مساكن المواطنين.

ونوه بدور البرامج في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة للفئات الهشة في المناطق الريفية والحضرية وتوفير غذاء صحي ومتوازن لهم، وتعزيز أنظمة الوقاية من الأزمات الغذائية وإدارتها، وتعزيز الحوكمة الرشيدة للأمن الغذائي ضمن سياسة تهدف إلى دعم اللامركزية والتنمية المحلية.

وقد خصصت المفوضية من خلال الميزانية العامة للدولة، وبفضل شراكاتها مع بعض الشركاء، مبالغ معتبرة للمشاريع التنموية، في إطار حزمة البرامج الاجتماعية، وهو ما يعكس اهتمام الدولة بالفئات الهشة، وتتنوع هذه البرامج حسب احتياجات المواطنين، لتشمل المواد الغذائية، والتحويلات

النقدية، ودعم القدرة الشرائية، وتعزيز صمود الفئات الهشة وتحسين قدراتها الإنتاجية.

برامج تراعي الخصوصيات المحلية

وفي إطار دعم الإنتاج الزراعي، بيَّن السيد المدير سيد أحمد ولد تكدي، أن المفوضية قامت بترميم السدود، وتسييج المزارع والمساحات الزراعية لتشجيع الفلاحين وتحضيرهم للمواسم الزراعية، كما دعمت حملات الزراعة لتحقيق الاكتفاء الذاتي، من خلال رفع الإنتاج، وتعزيز الصمود، وتحفيز السكان على إنشاء مصادر دخل مستقرة.

وأوضح أن المفوضية كثفت مؤخرًا المشاريع المدرة للدخل، ما ساهم في توفير فرص عمل، ومكافحة الفقر، وتحسين ظروف معيشية مناسبة للمواطنين، كما عملت على توفير المياه الصالحة للشرب، وتحسين الصحة، ودعم الثروة الحيوانية، والزراعة المروية، خاصة لفائدة التعاونيات النسوية.

دعم التسويق المحلي وتحفيز الأنشطة النسائية

أشار السيد المدير، إلى أن المفوضية قدمت دعماً مالياً للأنشطة الاقتصادية الريفية، وساهمت في تغذية الأسواق المحلية وتأهيل البنى التحتية الزراعية والمائية، حيث تم توجيه دعم خاص للتعاونيات الزراعية والأنشطة المدرة للدخل، كورشات الخياطة والبناء والتعاونيات النسوية.

ولتعزيز التنمية المحلية يضيف ولد تكدي، أطلقت المفوضية مشاريع خياطة تزامنًا مع تبنّي الدولة للزي المدرسي الموحد، مما ساعد في توفير الزي بأسعار مناسبة في القرى الريفية، وتقليص أعباء الأسر، وخلق فرص عمل جديدة لصالح النساء.

تعزيز الاستقلالية وتثمين المنتجات المحلية

أضاف السيد المدير، أن المفوضية في إطار تثمين المنتج المحلي، وزعت ماكينات طحن الحبوب في المناطق الزراعية، مساهمة منها في توفير خدمة تحويل المنتج المحلي والاستفادة منه، دون الحاجة إلى التنقل، مما عزز الاقتصاد المحلي وساهم في تحقيق الاكتفاء في المجال الغذائي.

وتابع قائلا «ولدعم قطاع البناء، أطلقت المفوضية مشاريع لصناعة لبِـن البناء، مما وفر مساكن أكثر أمانًا، وخلق فرص عمل جديدة كما تشمل برامج مفوضية الأمن الغذائي توزيع الأغذية مجانًا، وفتح متاجر مدعومة، وبنوكا للحبوب، وتوفير أعلاف للماشية بأسعار مدعومة، مما ساهم في استقرار السكان وتعزيز الأمن الغذائي».

برامج مترابطة تخلق دورة اقتصادية إيجابية

وقال ولد تكدي، إن عدد المستفيدين من المشاريع التنموية التي نفذتها المفوضية خلال السنوات الأخيرة تجاوز 700 ألف شخص، ما بين مستفيد مباشر وغير مباشر، وبتمويل سنوي تجاوز عدة مليارات أوقية.

ويؤكد السيد سيد أحمد ولد تكدي، أن البعد الاجتماعي يطغى على برامج المفوضية، التي شهدت نموًا ملحوظًا بفضل سياسة فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، الخاصة بدعم الفئات الأكثر هشاشة، وهي السياسة التي تتولى مفوضية الأمن الغذائي تنفيذ جزء هام منها.

وكالة تنفيذ المشاريع الصغيرة:

رافعة تنموية في المناطق الريفية وشبه الحضرية

إعداد: الطالب ولد إبراهيم

في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية، التي تواجه المجتمعات الريفية وشبه الحضرية، تضطلع مفوضية الأمن الغذائي من خلال وكالة تنفيذ المشاريع الصغيرة بدور بارز كجهة فاعلة ومحورية في تعزيز الأمن الغذائي وتنفيذ المشاريع التنموية التي تستهدف المجموعات الأكثر هشاشة.

وقد ساهمت تلك المشاريع في تشجيع السكان على الانشغال بالتنمية الحيوانية و الزراعة، و إنشاء مشاريع مدرة للدخل في مناطقهم، وهو ما انعكس بشكل إيجابي على ظروفهم المعيشية و تحسين مستويات الدخل و تشجيع المبادرات التنموية الجمعوية، كما ساهمت في تمكين النساء والشباب، والحد من هجرتهم.

وتعتبر وكالة تنفيذ المشاريع الصغيرة، إحدى الأدوات الفعالة لمفوضية الأمن الغذائي، فهي بمثابة ذراع تنفيذي في مجال المشاريع التنموية، ورافعة تنموية حقيقية في المناطق الريفية وشبه الحضرية.

وبفضل تكلفتها المنخفضة مقارنة بالمشاريع الكبرى، شكلت المشاريع الصغرى استجابة سريعة للاحتياجات الفعلية للتجمعات المحلية، معززة بذلك الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي لتلك التجمعات.

وفي هذا السياق قدم السيد ابراهيم ولد جدو، المدير العام لوكالة تنفيذ المشاريع الصغيرة، التابعة لمفوضية الأمن الغذائي، في بداية حديث لـ «مجلة الشعب» لمحة تاريخية عن هذه الوكالة، مبينا أنها أنشئت بموجب المرسوم رقم 12-2001 الصادر بتاريخ 26 فبراير 2001، وتعمل بمقتضى القانون رقم 64-098 الصادر 9يونيو 1964، بالإضافة إلى المرسوم رقم 015-96 بتاريخ 3 مارس 1996، وتمت المصادقة عليها رسميًا من طرف وزارة الداخلية والبريد والمواصلات تحت الرقم 318 بتاريخ 11 نوفمبر 2000.

وأضاف المدير العام أن وكالة تنفيذ المشاريع الصغيرة، ومنذ تأسيسها، التزمت بتنفيذ مشاريع صغيرة موجهة لخدمة السكان المحليين، مساهمةً بذلك في تنشيط الاقتصاد المحلي، وخلق فرص العمل، وتحسين البنية التحتية الاجتماعية.

وأوضح أن الوكالة راكمت خبرة طويلة امتدت لأكثر من عقدين من الزمن، جعلت منها جهة تنفيذية موثوقة تتمتع بكفاءة ميدانية عالية، وفهم دقيق لواقع المناطق المستهدفة وخصوصياتها، الشيء الذي أهلها لتحقيق أهداف من أهمها: الجاهزية المؤسسية والتنظيمية التي تضمن سرعة الإنجاز، حيث تتوفر على فرق فنية ورقابية مؤهلة ومتمرسة في العمل الميداني، بالإضافة إلى التزامها بالشفافية وحسن التسيير، واعتماد آليات ضبط دقيقة للآجال والتكاليف.

وأشار السيد إبراهيم ولد جدو، إلى أن الوكالة تحظى بإعفاء ضريبي شامل على جميع الضرائب المحلية المباشرة وغير المباشرة، مما يساهم في خفض تكاليف تنفيذ المشاريع ويوفر لرب العمل موارد يمكن توجيهها لتمويل مشاريع إضافية

أخرى مع الجودة والإتقان.

كما يمنحها هذا الإعفاء، يضيف المدير العام، ميزة تنافسية واستقطابية خاصة لدى القطاعات الحكومية في إطار تنفيذ مشاريعها الصغيرة التي لا تتجاوز كلفتها 50 مليون أوقية قديمة.

وبتوجيه من مفوضية الأمن الغذائي، يقول السيد إبراهيم ولد جدو، تعمل الوكالة على تعزيز التنسيق الحكومي المشترك من أجل توسيع شراكتها وتحقيق الأهداف التنموية التي تهدف الحكومة إلى تحقيقها.

وعدد السيد إبراهيم ولد جدو، نماذج من المشاريع التي أنجزتها الوكالة لصالح مفوضية الأمن الغذائي والتي منها:

· حزمة من المشاريع الصغيرة بغلاف مالي قدره 9 مليون أورو، ممول من طرف الاتحاد الأوروبي.

· تنفيذ مشاريع البرنامج الأمريكي الخاص «الغذاء من أجل التقدم» بغلاف مالي قدره 600 مليون أوقية قديمة.

· تنفيذ مشروع المسارات الريفية المعبدة بولاية آدرار بغلاف مالي قدره 200 مليون أوقية قديمة.

· تولت الوكالة تنفيذ المشاريع الممولة من طرف الحكومة الإيطالية في إطار الاتفاقيات بين المفوضية والوكالة بغلاف مالي قدره 450 مليون أوقية قديمة.

· أنجزت الوكالة خطتي عمل لتنفيذ مشاريع ممولة من التعاون الياباني والجمهورية الإيطالية بعد توقيع اتفاقية مع المفوضية

بغلاف مالي قدره 751.647.320 أوقية قديمة.

وفي سنة 2024، وفي إطار التمويل الياباني تم إنجاز العديد من المشاريع الصغيرة بغلاف مالي قدره 545.210.650 مليون أوقية قديمة.

ودعا مدير وكالة تنفيذ المشاريع الصغيرة، التابعة لمفوضية الأمن الغذائي، جميع القطاعات الحكومية إلى اعتماد الوكالة، كجهة تنفيذية للمشاريع التنموية الصغيرة، انسجامًا مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية، وترسيخًا للنهج القائم على الفعالية والتكامل بين المؤسسات الحكومية وتقريب الخدمات من المواطنين وخاصة الأكثر هشاشة.

دور محوري

وتُعدُّ المشاريع الصغيرة مكوناً محورياً في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدول، نظراً لدورها المتعدد الأبعاد في تحقيق التنمية المستدامة. فهي تمثل نسبة هامة من النسيج الاقتصادي في معظم البلدان النامية والمتقدمة، وتُعتبر محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي عبر مساهمتها في الناتج الداخلي الخام، وخلق فرص الشغل، وتحفيز الابتكار والمنافسة.

وتلعب هذه المشاريع دوراً استراتيجياً في تنويع الاقتصاد، وتقليص الفوارق الاجتماعية، خصوصاً عندما تُدمج في سياسات عمومية تهدف إلى تعزيز ريادة الأعمال وتسهيل الولوج إلى التمويل والتكوين.

كما أن للمشاريع الصغيرة دور في تمكين الفئات الهشة اقتصادياً، وتقوية نسيج الإنتاج المحلي، مما يجعلها أداة فعالة لتحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، والمساهمة في استقرار المجتمعات.

مراكز التغذية:

حماية للفئات الهشة وتعزيز للأمن الغذائي

إعداد/ أحمد الشيخ الرباني

تعدُّ التغذيةُ الصحية للأطفال أمرا أساسياً لنموهم السليم وتطورهم البدني والعقلي، إذ يلعب الغذاء الصحي دوراً كبيرا في بناء أجسامهم، وتقوية جهازهم المناعي، وتعزيز قوتهم العقلية وتركيزهم، كما أن عناصر الغذاء الجيد توفر لهم الصحة وتزيد من قدراتهم وتعينهم على القيام بأنشطتهم بشكل أفضل، فتغذية الأطفال على أسس سليمة، تنعكس إيجابيا على أدائهم وتأقلمهم مع محيطهم وأقرانهم واندماجهم بشكل إيجابي في وسطهم الاجتماعي، كما توفر لهم الرعاية الصحية البيئة الصالحة للتفكير والتحصيل العلمي والمعرفي، مما يؤهلهم لحمل مشعل التنمية مما يساهم في تطوير وازدهار البلاد.

ويحتاج الأطفال في الأوساط الهشة والذين يعانون من أعراض سوء التغذية إلى هذه العوامل مجتمعة لتجنبهم الانعكاسات السلبية التي تهدد مستقبلهم وتجعلهم عرضة للأمراض والأوبئة الفتاكة، فالعقل السليم في الجسم السليم كما يقال.

وللتعرف عن قرب على هذا الموضوع التقت «مجلة الشعب» مدير دعم التغذية بمفوضية الأمن الغذائي السيد إبراهيم ولد أبي، الذي سلط لها الضوء على المهام التي تقوم بها إدارته في مجال دعم التغذية، حيث أكد أن أهدافها تنطلق من محورين أساسيين أولهما مكافحة سوء التغذية والحماية ضدها ومعالجة الحالات المسجلة منها، أما المحور الثاني فيتركز على تنفيذ برنامج الكفالات المدرسية الذي تموله وزارة التربية وإصلاح النظام التعليمي والمندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الاقصاء «تآزر» ومفوضية الأمن الغذائي نظرا لقدراتها اللوجستية في مجال التخزين والنقل، حيث ينفذ هذا البرنامج المهم على عموم التراب الوطني.

وفيما يتعلق بالمحور الأول والمتعلق بمكافحة سوء التغذية، أكد السيد المدير، أن الإدارة تتصدى لهذه الظاهرة عن طريق فتح مراكز لمواجهة سوء التغذية على عموم التراب الوطني، عبر مسوحات سنوية تقوم بها وزارة الصحة وشركاؤها لتحديد نسبة سوء التغذية في جميع الولايات والمناطق الأكثر تأثرا بهذه الظاهرة، وعلى هذا الأساس تقوم إدارة دعم التغذية بتعبئة مواردها المالية المتوفرة، لتحديد عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين صفر و23 شهرا، والمؤهلين للولوج إلى تلك المراكز بعد تشخيص وضعيتهم وحالات سوء التغذية لديهم من حادة إلى متوسطة، لأجل معالجتهم وتوفير التغذية المناسبة لهم.

وبعد إعداد المسح؛ يضيف المدير؛ يتم فتح مراكز للتغذية تزود بالدقيق المشبع بالفيتامينات والمكملات الغذائية، والذي لم يعد يستورد من الخارج فقد أصبح يصنع محليا حسب معايير محددة بالتعاون مع المسطرة الدولية التي تحدد تلك المكونات الغذائية مع تزويد تلك المراكز بالأرز والملح والفاصوليا.

وتوجد مشرفات داخل مراكز التغذية للإشراف ومتابعة وتطور نشاطها؛ كما أكد السيد المدير، على ذلك، في حين تدعم الإدارة النساء الرضع والحوامل في جميع المقاطعات بعد استبيان من الطبيب الرئيسي للنساء اللواتي يعانين من الهشاشة، حيث توزع عليهن مواد غذائية.

وفيما يتعلق بالكفالات المدرسية أضاف السيد المدير، أن مفوضية الأمن الغذائي؛ بوصفها ذراعا للدولة في جميع البرامج الاجتماعية؛ تقوم بنقل المواد الغذائية من أرز وملح ودقيق وسمك لجميع الكفالات المدرسية التي يزيد عددها عن ألف كفالة على المستوى الوطني، حيث يتم توصيلها إلى المدارس في المقاطعات ومنها عبر نقل

ثانوي إلى جميع الكفالات على عموم التراب الوطني.

وأشار السيد المدير إلى أن إدارة دعم التغذية؛ وفي إطار برامجها للحماية من سوء التغذية؛ تمول أنشطة مدرة للدخل تمكن من حماية إنتاجنا الوطني في مجال الحبوب، وتوفير دخل للأسر الفقيرة، وتشجيع استهلاك إنتاجنا المحلي وبيعه لتطوير مواردنا المحلية ودخولها في إطار السلاسل الغذائية لتثمين إنتاجنا المحلي والاعتماد عليه في المواد المستهلكة في مجال مكافحة سوء التغذية.

أما فيما يتعلق بأهم التحديات التي تواجه الإدارة في تنفيذ برامجها فقد قال السيد المدير، إنها تتلخص في نقص الموارد لتوسيع البرامج ليشمل أكبر عدد من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، واستخلاص النتائج لمعرفة مدى تطور هذا البرنامج الذي يشمل كافة الولايات، لكننا؛ يضيف المدير؛ نطمح في افتتاح مراكز جديدة في كل ولاية.

وفي الأخير لفت السيد المدير إلى ضرورة توفير التغذية السليمة للأطفال والعناية بهم لأن سوء التغذية عائق أمام تنميتهم، مبينا حاجة الإدارة إلى موارد جديدة لتوسيع برامجها والتقدم خطوات في مجال مكافحة سوء التغذية لدى الأطفال.

تنفذ المفوضية برنامجا للتغذية الجماعية يستهدف الأطفال دون سن الخامسة من العمر والنساء الحوامل والمرضعات، والذين تظهر عليهم أعراض سوء التغذية المتوسط. فبعد القيام بحملة تشخيص ميدانية للمستهدفين في جميع الولايات بالتعاون مع المصالح الصحية يتم على أساس نتائجها فتح مراكز للتغذية في المناطق المستهدفة، وتزويدها بدقيق التغذية الغني بالفيتامينات والمكملات الغذائية، ويستفيد منه الأطفال الأكثر هشاشة والمعرضون لمخاطر سوء التغذية.

حصيلة سنة 2024: تم فتح حوالي 300 مركز للتغذية الجماعية تقدم خدماتها لما يناهز 11000 طفل في المناطق المعرضة لمضاعفات مخاطر سوء التغذية والتي تم تحديدها بواسطة مسوح نفذتها فرق متخصصة للكشف عن أعراض سوء التغذية لدى الأطفال.

وفي سنة 2023: تم فتح 300 مركز للتغذية الجماعية، لصالح 10800 طفل، وقد زودت هذه المراكز بـ 146 طنا من دقيق التغذية المدعم بالفيتامينات، كما تم تمويل 81 نشاطا مدرا للدخل موجه للتغذية لصالح النساء معيلات الأطفال، كما استفادت 6446 من النساء الحوامل والمرضعات في الأوساط الأكثر هشاشة من توزيعات غذائية مجانية، وصلت في مجملها ما يناهز 846 طنا من المواد الغذائية، شملت مادتي القمح وزيت الطهي.

وفي العام 2022: تم فتح 355 مركزا للتغذية الجماعية في غالبية ولايات الوطن، بما في ذلك العاصمة نواكشوط، وقرى الشريط الحدودي لصالح الموريتانيين العائدين من مالي وتقدم هذه المراكز مكملات غذائية غنية بالفيتامينات الضرورية لـ 12684 من الأطفال دون الخامسة والنساء الحوامل والمرضعات، وقد قدمت هذه المراكز مكملات غذائية حيث تم تزويدها بما مجموعه 167.57 طنا من دقيق التغذية المدعم بالفيتامينات.

وفي 2020 و2021: تم فتح ما يناهز 600 مركز للتغذية الجماعية لفائدة حوالي 30000 مستفيد، وتم تزويدها بما يصل 370 طنا من المكملات الغذائية.

كما باشرت إدارة التغذية الجماعية في مفوضية الأمن الغذائي حملة لتوزيع مواد غذائية لفائدة النساء الحوامل والمرضعات في الأوساط الأكثر هشاشة في ولايات الحوض الشرقي وكيدي ماغه ونواكشوط. استفادت منها 3805 سيدة، من خلال توزيع 228 طنا من المواد الغذائية.

برنامج التغذية المدرسية:

اعتبارا لوسائلها اللوجستية وخبرتها الميدانية كلفت الحكومة مفوضية الأمن الغذائي في2021 بتنفيذ المهام التالية:

- تأمين واقتناء وتخزين المواد الغذائية المخصصة للكفالات المدرسية ونقلها إلى المؤسسات المستهدفة؛
- وضع وتطوير آلية فعالة ومنتظمة لتموين الكفالات تبعا لبيانات البرمجة المقدمة من طرف وزارة التربية وإصلاح النظام التعليمي.

وتواصل المفوضية خلال العام الدراسي الحالي 2024-2025، تنفيذ برنامج الكفالات المدرسية، في 1022 كفالة مدرسية في جميع الولايات، يستفيد منها أكثر من 104 آلاف تلميذ.

وخلال العام الدراسي 2023 - 2024 نفذت المفوضية البرنامج الوطني للتغذية في 783 مدرسة على عموم التراب الوطني تضم ما يناهز 78 ألف تلميذ، وقد تم توسيع هذا البرنامج للعام الحالي ليشمل التلاميذ المنحدرين من الأوساط الأكثر هشاشة في العاصمة نواكشوط، كما تم إدخال مادة السردين والدقيق المدعم بالفيتامينات ليشمل مكونات الوجبة الغذائية المقدمة للتلاميذ.

وخلال الفصل الأول من العام الدراسي الحالي تم تزويد المدارس المذكورة بما مجموعه 1116 طنا من المواد الغذائية شملت الأرز والسردين والدقيق المشبع بالفيتامينات وزيت الطهي والملح.

وخلال العام الدراسي 2022 - 2023 تم تنفيذ البرنامج من خلال تزويد 682 مدرسة في جميع الولايات بالكفالات المدرسية، وقد وصل عدد التلاميذ المستفيدين من الكفالات في العام الدراسي الماضي 77737 تلميذا، كما تم تموينها بـ 1946 طنا من المواد الغذائية.

وفي إطار هذا البرنامج تم في السنة الدراسية 2021-2022 تموين 635 كفالة مدرسية بالمواد الغذائية لإعاشة 66077 تلميذا، ب 1654 طنا من مختلف المواد الغذائية.

وفي سنة 2021 تم تموين 478 مؤسسة تعليمية بـ 1051 طنا من المواد الغذائية. وفرت الوجبات لما مجموعه 24237 طفلا على امتداد التراب الوطني.

بنوك الحبوب:

استراتيجيتها ودورها في تعزيز الأمن الغذائي ودعم المواطنين الأقل دخلا

إعداد: صمب الداه السالك

تعتبر مكونة بنوك الحبوب في حزمة البرامج الاجتماعية، من أهم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية التي اتخذتها الدولة، من أجل القضاء على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، التي تؤثر على الأمن الغذائي للمواطنين خاصة الفقراء والمحتاجين ومحدودي الدخل الموجودين في القرى والتجمعات السكنية والأرياف.

ونظرا لمجموعة من العوامل المناخية والاقتصادية والاجتماعية والمادية التي تؤثر سلبيا على حياة المواطنين الأقل دخلا، ارتأت مفوضية الأمن الغذائي وعلى ميزانيتها الخاصة، أو بالتعاون مع مندوبية تآزر ومع منظمات حكومية وأخرى أجنبية، أن تكون سياسة بنوك الحبوب الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي للمواطنين ودعمهم ماديا واجتماعيا، تقتصر فقط على المواطنين الأقل دخلا وعلى أن تكون الأولوية للأسر الهشة الموجودة في المدن والأرياف والقرى المعزولة.

وتأتي استراتيجية بنوك الحبوب في إطار سياسة الدولة في المجال الاجتماعي، تنفيذا لتعهدات فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني الهادفة إلى مساعدة المواطنين ومد يد العون لهم لتجاوز مختلف الصعاب.

وفي إطار البرامج الاجتماعية تنفذ الدولة حزمة من التدخلات الاجتماعية لمساعدة المواطنين عن طريق مفوضية الأمن الغذائي من انتظام التموين على عموم التراب الوطني، إلى عملية رمضان وإلى التوزيعات الغذائية المجانية لفائدة المواطنين الأقل دخلا، فضلا عن برنامج مساعدة المنمين والمشاريع المدرة للدخل وتعزيز المخزون القروي للأمن الغذائي، إضافة إلى مساعدة ودعم الفئات الهشة والفقيرة عبر توفير المواد الاستهلاكية الأساسية وتمويل المشاريع الصغيرة.

وتقوم مفوضية الأمن الغذائي من خلال استراتيجية بنوك الحبوب الرامية إلى دعم المواطنين الأقل دخلا خاصة في القرى والوسط الريفي، بتقديم الحبوب للمواطنين المستهدفين أحيانا كقروض، إذ يقوم المواطنون من خلال هذه العملية بإنشاء مشاريع تنموية صغيرة مدرة للدخل تساعدهم على العمل وتوفير ما يحتاجونه من حاجيات مادية واجتماعية وتنموية، هذا إضافة إلى المبالغ النقدية

التي تقدمها مفوضية الأمن الغذائي للفئات الأقل دخلا وذلك لدعم القوة الشرائية لديها.

ولكي يستفيد المواطنون المستهدفون من عملية الدعم بعدالة وشفافية وضعت مفوضية الأمن الغذائي آلية مقننة وشفافة

تساعد على الوصول إلى المواطنين المستهدفين بأريحية، إذ تقوم الجهة المعنية بتكوين لجان وهيئات لهذا الغرض وغالبا ما تكون هذه اللجان من ممثلي ومسيري البلديات والقرى المستفيدة من عملية الدعم، حيث تشرف هذه اللجان بعد تسلمها للحبوب من مفوضية الأمن الغذائي بتوزيعها وبيعها للمستفيدين بأسعار مدعومة، لصالح محدودي الدخل من المواطنين والأسر الأكثر هشاشة وبطريقة عادلة.

الانطلاقة الفعلية

بدأت فكرة إنشاء بنوك الحبوب بشكل فعلي سنة 2005 من قبل مفوضية الأمن الغذائي وذلك بالتشاور والتنسيق مع عدة هيئات وشركاء التنمية ومنظمات دولية، مثل البرنامج العالمي للأغذية، وغيره من المنظمات العالمية الأخرى التي تعمل في هذا المجال.

وقد عملت مفوضية الأمن الغذائي والمنظمات الدولية وشركاء التنمية بداية على إستراتيجية تزويد المخازن بالحبوب.

وبحسب ما قالت افاتو بنت عالي، المكلفة بشبكات الأمان الاجتماعي لـ «مجلة الشعب»، فقد أكدت اعتماد هذه الإستراتيجية (إستراتيجية بنوك الحبوب) بشكل رسمي من طرف الدولة.

وفي هذه الإستراتيجية يتحتم وجود بنك للحبوب في كل قرية أو تجمع سكني وصلت كثافته السكانية إلى 20 أسرة.

وقد استمرت هذه العملية على هذا النهج إلى أن وصل عدد مخازن الحبوب في البلاد إلى 3700 مخزن قروي.

إلا أنه نظرا لمجموعة من العوامل تم التخلي عن هذه المنهجية وتم اعتماد فكرة «دكاكين التموين» غير أن فكرة مخازن الحبوب عادت إلى الواجهة من جديد وذلك منذ سنتين تقريبا، نظرا للطلب المتزايد عليها، حيث اعتمدت مفوضية الأمن الغذائي إستراتيجية بنوك الحبوب باعتبارها النموذج الأمثل لمساعدة ودعم المواطنين الأكثر هشاشة، خاصة الموجودين منهم في القرى والوسط الريفي وفي المناطق النائية أيضا.

وقد بدأ العمل بالنموذج القديم بشكل فعلي سنة 2023 حيث تم الاتفاق مع تآزر على إحياء هذا النموذج والعمل به كإستراتيجية جديدة لدعم المواطنين الأقل دخلا وتعزيز الأمن الغذائي لهم.

وخلال هذه المرحلة تمت إعادة تفعيل 96 مخزنا للحبوب في ولايتي آدرار وتكانت 31 من هذه المخازن في آدرار و65مخزنا في تكانت.

وشهدت مخازن الحبوب انتشارا كبيرا في العام 2024 حيث بدأت تتوسع وتنتشر بشكل سريع إلى أن وصلت للحوضين خاصة الحوض الشرقي الذي حسب ما أشارت إليه المكلفة بشبكات الأمان الاجتماعي، تعاني جل قراه وأريافه من الهشاشة وضعف الدخل كما يعاني من ضغط اللاجئين، وما يعنيه ذلك من صعوبة الظروف الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى معاناة جل ساكنة قرى وأرياف الحوض الشرقي من العزلة والبعد وصعوبة الظروف المناخية والجغرافية، وهذا ما دفع مفوضية الأمن الغذائي؛ في إطار البرنامج الخاص لتعزيز صمود سكان ولاية الحوض الشرقي؛ إلى إنشاء 1652 بنكا للحبوب في هذه الولاية سنة 2024، لتكون قريبة من المواطنين الأقل دخلا والأكثر هشاشة وتساعدهم ماديا واقتصاديا واجتماعيا وقت الصعاب.

وإضافة إلى مخازن الحبوب الموجودة في الحوضين وآدرار وتكانت هناك 16 مخزنا للحبوب في ولاية لبراكنه، في قرى ومدن تابعة لمدينة بابابى.

أما في سنة 2025 فإن الدراسة التي أعدها الخبراء والفنيون عن طريق الإطار المنسق للأمن الغذائي في الساحل، والتي تعتمد في سياستها على إعطاء الأولوية للقرى والأرياف والمدن التي يقطنها عدد كبير من الأسر الهشة ومحدودي الدخل من المواطنين، فقد توصلت إلى أنه من الضروري في هذه السنة (2025) فتح أكثر من 1900 مخزنا قرويا للأمن الغذائي في البلاد، خاصة في المناطق والقرى التي يقطنها أكبر عدد من المحتاجين ومحدودي الدخل.

وأشارت المكلفة بشبكات الأمان الاجتماعي في حديثها إلى أن المفوضية في هذه الآونة تعمل على رصد مبالغ مالية بالشراكة مع جهات حكومية وأجنبية، من أجل أن تتمكن من فتح 1200 مخزنا للحبوب وهي الآن بصدد البحث عن التكملة من طرف الشركاء الدوليين وغيرهم من الشركاء المحليين.

الغرض من استراتيجية بنوك الحبوب

تهدف استراتيجية بنوك الحبوب إلى تعزيز الأمن الغذائي ودعم الأسر الهشة والمواطنين الأقل دخلا وقت الصعاب،

خاصة الموجودين منهم في القرى النائية وفي الوسط الريفي، حيث تقوم مفوضية الأمن الغذائي بإنشاء مخازن للحبوب في هذه القرى والأرياف ليتمكنوا من اقتناء حاجياتهم من الغذاء بسهولة.

وتعزز هذه الإستراتيجية من قدرات المجتمعات على الصمود أمام الأزمات خاصة في فترات الجفاف والكوارث الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية أيضا.

وتشير المكلفة بشبكات الأمان الاجتماعي إلى أن بنوك الحبوب؛ إضافة إلى ما سبق؛ تهدف إلى مكافحة انعدام الأمن الغذائي في البلاد خاصة في المناطق والقرى النائية والمعزولة أيضا والتي يعاني المواطنون فيها من الهشاشة وضعف الدخل، حيث تقوم الجهة المشرفة على بنوك الحبوب (مفوضية الأمن الغذائي) بدعم هذه البنوك بالحبوب، ومن ثم تقوم ببيعها بسعر مدعوم لصالح الفئات الاجتماعية الهشة والأقل دخلا، في إطار برنامج التدخل الخاص الذي يعد ضمن أهداف إستراتيجية بنوك الحبوب، وأحيانا يقوم المشرفون والمسيرون لهذه البنوك؛

بإشارة من مفوضية الأمن الغذائي؛ ببيع الحبوب للأسر الضعيفة ومحدودي الدخل بسعر رمزي وفي متناول الجميع خاصة في الفترات الحرجة والصعبة.

وبينت من جهة ثانية أن إستراتيجية بنوك الحبوب تهدف إلى توفير الحبوب بسعر زهيد طيلة المواسم، بما يساهم في محاربة الجوع وسوء التغذية، الأمر الذي تعاني منه القرى والأرياف النائية والمعزولة خاصة الأطفال والأسر الفقيرة، إضافة إلى أن المفوضية تسعى من خلال سياسة بنوك الحبوب إلى تقريب مخازن الحبوب من المواطنين، وتحمل تكاليف التنقلات، نظرا لبعدهم من مصادر جلب وبيع الحبوب.

كما تهدف مفوضية الأمن الغذائي، من خلال تزويدها للمخازن بالحبوب إلى توفير الحبوب من أجل مساعدة الأسر على توزيع استهلاكها الغذائي خلال الدورة الزراعية.

وحسب ما ذهبت إليه المكلفة بشبكات الأمان الاجتماعي، في حديثها، فإن الغرض الأساسي من إستراتيجية بنوك الحبوب يتمثل في دعم ومساعدة الفئات الهشة والفقيرة عبر توفير المواد الاستهلاكية الأساسية لها، خاصة في فترات الشح، وإعطاء الأولوية للفئات الهشة الذين يسكنون في المناطق والقرى النائية والمعزولة.

كما تقوم مفوضية الأمن الغذائي أحيانا؛ في إطار دعمها للفئات الهشة ومحدودي الدخل بعد دعمها للمزارعين؛ بشراء الناتج الزراعي المحلي، ومن ثم تقوم بوضعه في المخازن لتشرف لجان التسيير على بيعه للمواطنين بأسعار مخفضة.

أما في المناطق النائية والمعزولة عندما يحصل محدودو الدخل من المواطنين على الأموال التي يحصلون عليها عن طريق الدعم كتمويل لهم فإنهم يقومون بإنشاء مشاريع صغيرة مدرة للدخل حسب ما أشارت إليه المكلفة بشبكات الأمان الاجتماعي.

المستفيدون وشروط الاستفادة

وضعت مفوضية الأمن الغذائي مجموعة من الشروط والمعايير للاستفادة من الدعم الذي تقدمه للمناطق والمواطنين، حيث يستفيد من عملية الدعم التي تقدمها مفوضية الأمن الغذائي، عن طريق بنوك الحبوب المواطنون الأقل دخلا ونظراؤهم من الفقراء والمحتاجين ومحدودي الدخل، والذين يسكنون في القرى والأرياف والمناطق النائية والمعزولة بصفة خاصة.

وفي هذا الإطار تقوم مفوضية الأمن الغذائي؛ من خلال برنامجها الغذائي؛ بفتح وتموين بنوك قروية للحبوب لصالح الفئات الاجتماعية الهشة بالقرب منهم من أجل دعمهم اقتصاديا واجتماعيا وتوفير الغذاء لهم دون مشقة وعناء، خاصة في الفترات الصعبة.

وتضمن المخازن القروية بيع المواد الغذائية بسعر مخفض لعامة الفئات الاجتماعية الهشة التي يستهدفها البرنامج الغذائي الذي تعده مفوضية الأمن الغذائي، وتشرف على تسيير البنك لجنة يختارها السكان المحليون من ضمنهم.

أما فيما يخص المناطق والقرى المستهدفة، فتقول المكلفة بشبكات الأمان الاجتماعي، أن معايير اختيار التجمعات القروية يرتكز أساسا على الهشاشة وانعدام الأمن الغذائي، الحجم الديمغرافي، العـزلة، التجانس الاجتماعي، القدرة على التسيير الذاتي للتجمعات.

ولكي يتم اختيار الفئات والمناطق المستفيدة من عملية الدعم وبنوك الحبوب بطريقة شفافة وعادلة، تقوم المفوضية بتكوين المشرفين على تنفيذ البرنامج والمستفيدين منه على الصرامة والشفافية في تطبيق المعايير الخاصة باختيار التجمعات القروية المؤهلة للاستفادة من فتح بنوك الحبوب.

لقد كان لعملية الدعم دور كبير في تجسيد إستراتيجية بنوك الحبوب التي خططت لها مفوضية الأمن الغذائي والدولة والشركاء، حيث أصبح دور هذه البنوك يتجسد على أرض الواقع ويتطور شيئا فشيئا داخل البلاد، وحقق بشكل كبير سياسة التأمين الغذائي للأسر الهشة ومحدودي الدخل من المواطنين، وساعدهم من جهة أخرى على توفير حاجياتهم الاجتماعية والاقتصادية، وإنشاء مشاريع صغيرة مدرة للدخل.

كما تعكس سياسة بنوك الحبوب خطة مفوضية الأمن الغذائي والدولة والشركاء الرامية إلى التخفيف من معاناة المواطنين خاصة الفقراء منهم ومحدودي الدخل، الذين يقطنون في المناطق والأرياف والقرى النائية والمعزولة.

مفوضية الأمن الغذائي:

شراكات مثمرة لتعزيز الصمود ودعم الفئات الهشة ومساعدة اللاجئين

إعداد: سيد امحمد ولد باب

في إطار سعيها لمساعدة المواطنين الأقل دخلا والأكثر هشاشة، وتطبيقا لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، الذي تعهد بموجبه بمساندة ومؤازرة الطبقات الأكثر احتياجا، وجهت الدولة مفوضية الأمن الغذائي لشد عضد الفئات المتعففة وتلبية احتياجاتها، ضمن مسار يضع في أولويات أهدافه إغاثة وإعانة الحالات الأكثر استعجالا سواء في وقت الرخاء أو الشح الذي يتعرض له المواطنون على خلفية أسباب طبيعية كالجفاف و ندرة الأمطار وما ينجر عنها من نقص في المواد الغذائية، أو كانت عوامل كارثية كانتشار الأوبئة والأمراض والفيضانات.

وقد أسندت إلى المفوضية وضع السياسات الكفيلة بمعالجة وسد الثغرات التي قد تنجم عن هذه العوامل وتنفيذها بالطرق الأنسب والأساليب الأمثل، خصوصا في مجال الأمن الغذائي.

وفي لقاء أجرته «مجلة الشعب» الشهرية مع السيد المصطفى ولد الشيخ عبد الله، المكلف بالتعاون بمفوضية الأمن الغذائي، قال إنه ومن أجل تحقيق الأهداف الموكلة إلى المفوضية كان لزاما عليها أن تبحث عن شركاء دوليين من أجل رصد التمويلات اللازمة للأنشطة المزمع تنفيذها، سبيلا لإيصال المساعدات إلى مستحقيها من الشرائح المستهدفة وهو ما تطلب إبرام شراكات مع عدة دول ومنظمات إغاثية ومالية مانحة، من أجل تحصيل الدعم المادي والفني على حد سواء، لمواكبة الجهود المبذولة من طرف الحكومة وتنفيذها على أكمل وجه.

وفي هذا الإطار يضيف السيد المصطفى ولد الشيخ عبد الله، بأن المفوضية أصبحت تتوفر على شراكات واسعة مع دول تربطها علاقات تاريخية بالدولة الموريتانية، يمتد بعضها إلى أربعين سنة وأخرى مع منظمات دولية مانحة، كما ارتبطت بعقود واتفاقيات جديدة مع شركاء جدد.

شراكات الدول الصديقة

ومن أهم الدول المساهمة في هذا المجال، امبراطورية اليابان الصديقة، التي تساهم بمنحة غذائية سنوية تحكمها اتفاقية موقعة بين الجانبين، حيث تتمثل المنحة في شحنة من الأرز الياباني تقوم المفوضية؛

وبحضور ممثلين عن السفارة اليابانية وبإشراف الجهات المختصة؛ ببيعها في مزاد علني شفاف، وتقوم باستغلال ريعها في تنفيذ برامج اجتماعية تستجيب لاحتياجات الفئات الأكثر هشاشة، وذلك بالتنسيق الوثيق مع الجانب الياباني، وبعد انتهاء مرحلة التنفيذ، تقوم المفوضية بإعداد تقارير مفصلة ترسلها للجانب الياباني توضح كيفية التوزيع وطبيعة المشاريع ونوعية المستفيدين.

وبين السيد المكلف بالتعاون، أن الجانب الإيطالي تربطه أيضا علاقات بالمفوضية، من خلال برامج دعم الصمود بصفة عامة، وفي الآونة الأخيرة وقع الجانبان اتفاقية تدعم بموجبها إيطاليا برنامج دعم أولياء أمور التلاميذ في الأحياء الهشة المحيطة بالمدارس، من أجل تعزيز الصمود ومكافحة التسرب المدرسي، وإعانة آباء التلاميذ ماديا وتوفير المأوى لأسرهم في بعض الحالات، حتى يتسنى لأبنائهم العيش في مناخ يمكنهم من مواصلة التمدرس على الوجه المطلوب.

كما ترتبط المفوضية أيضا؛ يقول السيد المصطفى ولد الشيخ عبد الله؛ بشراكات مع جمهورية الصين الشعبية تتمثل في تقديم مساعدات غذائية مجانية أحيانا، كما تقوم الصين في الوقت الحالي بدعم البنى التحتية للمفوضية وذلك بتشييد مخزن كبير في المنطقة الصناعية في نواكشوط سيكلف ما

يزيد على مليار أوقية قديمة؛ وتبلغ سعته ثلاثين ألف طن، ويأتي بناء هذا المخزن في إطار دعم جهود المفوضية في مجال الأمن الغذائي.

كما تقوم فرنسا بدعم المفوضية عن طريق الوكالة الفرنسية للتنمية، من خلال شبكات الأمان الاجتماعي، حيث تقوم بموجب اتفاقية بين الجانبين، بتقديم منحتين الأولى منهما تقدر قيمتها ب 12 مليون أورو، والثانية ب 8 ملايين أورو أي ما مجموعه 20 مليون أورو، على مدى أربع سنوات.

والجديد في هذا التعاون أن هناك صندوقا أنشأته الدولة الموريتانية في الخزينة العامة وتشرف عليه المفوضية، تتم من خلاله تعبئة الموارد اللازمة لتمويل خطة الاستجابة السنوية، حيث تساهم الوكالة الفرنسية للتنمية من خلاله في تمويل التحويلات النقدية الموجهة لدعم شبكات الأمان الاجتماعي.

الدعم المالي المباشر

كما يقوم البنك الدولي بتمويل عدة مشاريع مرتبطة بتدخلات المفوضية؛ يضيف السيد المكلف بالتعاون؛ عن طريق التحويلات عبر الصندوق الذي تشرف المفوضية على تسييره، كجمع وتحليل ونشر المعلومات المتعلقة بالأمن الغذائي، وقد قام البنك بدعم جهاز تنسيق الجهود الوطنية ما بين قطاعات الدولة والشركاء للقيام بدراسة خطة سنوية للتدخل وكيفية تمويلها بالتنسيق مع المفوضية، ويعد البنك الدولي مانحا وممولا رئيسا للتحويلات النقدية التي تستهدف الطبقات الهشة والمنفذة من طرف المفوضية في إطار برنامج «المعونة» للتحويلات النقدية.

الشراكات العربية

المكلف بالتعاون أضاف أن هناك شراكات مع الجانب العربي تجمع المفوضية والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، وهي عبارة عن تقديم سلال غذائية توزع عبر مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية بالنسبة للسعودية، حيث بلغت هذه التوزيعات سنة 2023 أكثر من 43 ألف سلة غذائية استفادت منها الفئات الهشة في ولايات نواكشوط وداخلت نواذيبو، كما قامت كل من

الإمارات وسلطنة عُمان بتقديم كمية معتبرة من السلال الغذائية لتوزيعها على المواطنين الأكثر هشاشة.

الدعم الفني

وفي معرض حديثه عن الدعم الفني قال السيد المكلف بالتعاون إن المفوضية تتوفر على شبكة واسعة من العلاقات بالشركاء في المجال، من بينهم برنامج الغذاء العالمي، و البنك الدولي، والبنك الإفريقي للتنمية، ووكالة التعاون الفرنسي، من أجل دعم الجهاز التنفيذي للمفوضية سواء في الجانب المالي منه أو التسييري أو الرقابي، سبيلا إلى تحسن تسيير الرقابة الداخلية وذلك عن طريق تكوين وتدريب الطاقم البشري كل حسب اختصاصه، ويتركز التكوين في الفترة الأخيرة على أجهزة الآلية الوطنية للوقاية والاستجابة للأزمات الغذائية والتغذوية، باعتبارها جهازا جديدا يتطلب معرفة الآليات التي يجري بها تسييره، نظرا لتشعب مهامه وارتباطاته بالقطاعات المختلفة، ويقوم برنامج الغذاء العالمي والبنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية بإرسال خبراء فنيين لفترة قد تمتد لسنتين يشرفون خلالها على دعم جهود الجهاز المستحدث وتقديم الإرشادات الفنية لمسيريه.

مساعدة اللاجئين الماليين .. المفوضية يد الدولة في خدمة ضيوف البلد

تقوم مفوضية الأمن الغذائي بالتدخل لصالح اللاجئين الماليين الذين يقدر عددهم بأكثر من 300 ألف نسمة، بإشراف المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وبرعاية الدولة الموريتانية وشراكة عدة أطراف مانحة، كبرنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة الذي يمنح معونات غذائية ونقدية مجانية بشكل دوري للموجودين في مخيمات «امبره» والذين يقدر عددهم بأكثر من 126 ألف لاجئ، حيث يتوفرون على بطاقات تمنحها الدولة الموريتانية تخولهم الاستفادة من البرامج المقدمة عن طريق مكتب مفوضية الأمن الغذائي الموجود في باسكنو، والذي يشرف على تنسيق شؤون اللاجئين الماليين، حيث يتوفر على كادر بشري يزيد على 100 فرد مما يمكنه من أداء مهامه.

وقد أنشأت المفوضية مخازن في امبره من أجل تخزين المواد والمساعدات المزمع تقسيمها على اللاجئين الماليين ورصدت ميزانية سنوية لذلك.

وتشمل التقسيمات التي تقوم بها المفوضية الأغذية والخيم والأغطية وتوفير الماء والكهرباء وأدوات النظافة والمعقمات وكل مستلزمات العيش الكريم.

وأصبح من بين اللاجئين تجارا أغنياء وأسرا موسرة استغنت عن الدعم الذي كان يوجه لها عند مجيئها إلى الأراضي الموريتانية بفضل منحها رخصا لمزاولة أعمال مدرة للدخل داخل المخيم، حيث أضحوا يتوفرون على دكاكين وورش فنية للحامة والخياطة وغيرها من النشاطات التي تغنيهم عن المساعدات والتقسيمات التي توفرها المفوضية.

وهناك مزرعة كبيرة قام أحد المواطنين بإنشائها في المخيم وساهمت بشكل كبير في تأمين الخضروات الضرورية في الحياة اليومية بأسعار في متناولهم.

وقد قامت الدولة الموريتانية- في سابقة من نوعها - بتوفير التعليم لأبناء المهاجرين وبالمناهج التي كانوا يتلقونها في بلدهم الأصلي، وأدرجت احتياجاتهم ضمن التقرير السنوي للاستجابة، كما أدمجتهم في السجل الاجتماعي الوطني.

ويعيش اللاجئون الماليون في القرى المحاذية للحدود والقريبة من المخيم جنبا إلى جنب مع المواطنين الموريتانيين ولا يشكلون أي تهديد أمني ولم تسجل أي حادثة خارجة عن الإطار العام في تلك المناطق التي تؤويهم، بل يسود جو عام من التآلف يخيل إلى ناظره أنه شعب واحد يتقاسم نفس العقائد وينسجم في نفس أسلوب الحياة.

تعزيز الوسائل اللوجستية:

جهود متواصلة لرفع قدرة التخزين والنقل

إعداد: محمد الأمين سعيد

تضطلع إدراة المخازن بالإضافة لإدارة النقل واللوازم بمفوضية الأمن الغذائي، بدور محوري في تنفيذ المهام المسندة للمفوضية بنجاح، إذ يعد النقل والتخزين العمود الفقري لها، بحكم المهام الملقاة على عاتقها.

فمسؤوليتها تظهر ملامحها باكرا عند أول عملية تنوي المفوضية القيام بها، بدءا باستيراد المواد من الخارج، مرورا بعملية التخزين بطريقة آمنة، وانتهاء بنقلها إلى الجهات المستفيدة منها، لكونها المسؤولة عن التخطيط والتنفيذ الناجح لجميع مراحل العملية، ضمانا للكفاءة بطريقة مستدامة ومرنة.

فكل المشاريع الاجتماعية التي تقوم به المفوضية، من توزيعات مجانية للمواد الغذائية لصالح الفقراء، أو للكفالات المدرسية أو لمراكز التغذية أو للمساعدات المقدمة للمتضررين من الأمطار أو الحرائق، أو لعمليات رمضان أو لمواد التموين، كلها تتولى إدارة المخازن وإدارة النقل واللوازم مسؤولية استلامها وتخزينها وإيصالها للمستفيدين منها مع الحرص على ضمان جودتها، وذلك بالتنسيق مع إدارات المؤسسة الأخرى.

وتتوفر المفوضية على مقدرات كبيرة من المخازن والشاحنات، تسمح لها بالاطلاع بالمهام المنوطة بها، من استراد وتخزين ونقل، إذ تمتلك المؤسسة 170.000 طن موزعة في كافة أنحاء البلاد، كما أن لديها 150 مخزنا من بينها 20 ستسلم حاليا بعد اكتمال الأشغال فيها، حيث يجري تنفيذ مشروع طموح لرفع القدرة التخزينية للمفوضية بنسبة 107في المائة من خلال تشييد 35 مخزنا جديدا بسعة إجمالية تقدر بـ135 ألف طن.

مدير المخازن بمفوضية الأمن الغذائي، السيد آدما فال، أكد كل هذه المعطيات في لقاء مع «مجلة الشعب» الشهرية الصادرة عن الوكالة الموريتانية للأنباء، وتحدث عن واقع وآفاق النقل والمخازن للمفوضية، وحصيلة الإنجازات التي حققتها في السنوات الأخيرة، إذ تمتلك المفوضية على مستوى العاصمة نواكشوط 25 مخزنا، يشرف على كل واحد منها عامل مخزن تلقى تكوينا خاصا عن عمل المخزن، وطريقة فرز وتوزيع المواد الغذائية على المواطنين المستهدفين، إذ لا ترسل المواد من المخزن إلا بقرار صادر عن الإدارة.

وتمتلك المفوضية في مجال التخزين مؤهلات كبيرة، بعد التطور الكبير الذي طرأ على مقدرات المؤسسة في هذا الجانب، كما تظهر الأرقام والوقائع، فقد تضاعفت قدراتها في مجال النقل، إذ انتقلت من 120.000 طن سنة 2022 إلى 260.000 طن حاليا، كما استطاعت المفوضية زيادة أسطولها من الشاحنات

والسيارات رباعية الدفع، إذ أصبح لديها اليوم 22 شاحنة وحوالي عشرين سيارة رباعية الدفع موزعة على المندوبيات الجهوية، بدلا من 11 شاحنة فقط هي كل ما كانت تملك من السيارات سنة 2022، مع أن العمل متواصل لتعزيز هذا الأسطول، كما يؤكد مدير المخازن السيد افال آدما.

التطور الحاصل في مجال النقل برهنت عليه حصيلة الشحن في الأشهر المنصرمة من العام الحالي (2025)، إذ تمكنت المفوضية خلالها من شحن 32.000 طن من المواد الغذائية وحدها (القمح، والأرز، والسكر، والزيوت، والمعكرونة، والطحين) موجهة لمختلف البرامج الاجتماعية.

وتعتمد المؤسسة على هذا الأسطول في نقل ما ستوزعه على المواطنين، أما في حالة الطوارئ، كتلك التي تنجم عن الأمطار أو الحرائق، فتلجأ إلى التعامل مع اتحادية النقل لتسهيل وصول مساعداتها للمتضررين في الوقت المناسب.

وبخصوص عملية استيراد مقتنيات المفوضية التي ستوزع على المستفيدين، وهي الحلقة الأولى من عمل إدارة النقل واللوازم والمفوضية ككل، تعتمد المؤسسة في توفير بعض هذه المواد كالأرز على إبرام اتفاقيات مع الاتحاد الوطني للمزارعين، دعما للمنتج المحلي للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية، أما المواد التي لا تنتج محليا فتقتنيها عن طريق الشراء من السوق.

وفيما يتعلق بالشق الثاني من عملية الاستيراد (تخزين المقتنيات قبل نقلها) تخزن إدارة المخازن هذه المواد وفق معايير السلامة الدولية المتعارف عليها في هذا المجال، إذ تحرص الإدارة على صيانة وجودة المواد المخزنة، معتمدة في ذلك على نظام إنذار مبكر يتولى الكشف عن جودة ما في المخازن وفق ما قاله مديرها.

وفي حالة انتهاء صلاحيات بعض المواد المخزنة، عهدت المفوضية إلى لجنة فنية خاصة تتكون من ممثلين عن قطاعات الصحة والبيطرة والشرطة والدرك، باتخاذ ما يلزم من قرار حيال هذه الحالة ومتابعة تنفيذه، يطال عملها المستوى الجهوي وذلك بناء على بلاغ يقدمه المندوب الجهوي للمفوضية إلى المفوضية على المستوى المركزي.

وفي حال التأكد من انتهاء صلاحيات بعض المواد لا يمكن أن يخرج قرار اللجنة عن احتمالين: أحدهما استخدام تلك المواد في علف الماشية إن كانت تصلح لذلك، أو إتلافها عن طريق الحرق إن لم تكن تصلح له.

وتتطلع إدارتا المخازن والنقل إلى تحسين ظروف النقل والتخزين، رغم ارتياحها للتطور الكبير الذي عرفته وسائل المفوضية في السنوات الأخيرة، أي منذ أن وصل فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، للسلطة سنة 2019، خاصة في العامين الأخيرين، فقد تجسد ذلك في التطور الحاصل في قدرة المفوضية على النقل والتخزين وانخفاض تلف المواد المخزنة.

وتتطلع المؤسسة إلى آفاق أرحب من خلال إعادة تأهيل المخزون الاستراتيجي للمؤسسة، الذي أصبح من أولوياتها، إلى جانب مواصلة العمل على تحسين ظروف العمل حتى تشمل مختلف أبعاد عملية إدارة النقل والتخزين بما في ذلك جميع المندوبيات الجهوية التابعة للمفوضية.

مفوضية الأمن الغذائي:

تدخلات فعالة تلامس حياة المواطن البسيط

إعداد: محمد سالم أجدي

تضطلع مفوضية الأمن الغذائي بالعديد من الأدوار الاجتماعية المهمة في سبيل توفير الغذاء للفئات الهشة من المجتمع، خاصة أوقات الأزمات، وتتجاوز هذه الأدوار مد يد العون للمحتاجين والمتضررين من الأمطار أو ضحايا الحرائق والمعوزين، إلى ما هو أرحب من ذلك، كالبرامج التنموية التي تساعد في توفير أنشطة مدرة للدخل في ميادين اقتصادية أساسية لهذه الفئات، كالزراعة والتنمية الحيوانية، إلى جانب دعم التعليم عبر الكفالات المدرسية، فضلا عن المساعدات الاجتماعية التي تطال التحويلات النقدية وعملية رمضان ومراكز التغذية وعملية تموين الدكاكين بالمواد الغذائية الأساسية.

ولا يخفى على أحد الأهمية الكبيرة التي تقوم بها المفوضية، في تنفيذ البرامج الاجتماعية من أجل مساعدة المواطنين وخاصة من ذوي الدخل المحدود، خلال السنوات الأخيرة في جميع ولايات الوطن.

ولتسليط الضوء على أهمية هذه البرامج وانعكاساتها على المواطن، أجرت «مجلة الشعب» التي تصدرها الوكالة الموريتانية للأنباء، لقاءات مع بعض المنتخبين والمواطنين من مختلف ولاياتنا الداخلية، حيث أشاد هؤلاء بالدور المحوري للمفوضية، في تقديم المساعدات والمشاريع التي تلامس حياة المواطن البسيط.

فعلى مستوى نواكشوط الشمالية أكد عمدة بلدية توجنين، السيد أحمد سالم ولد الفلالي، أن بلدية توجنين تحظى بعلاقات جيدة مع جميع القطاعات الوزارية، وبالخصوص مفوضية الأمن الغذائي،

بحكم ملامستها لواقع الموطنين ونتيجة للتدخلات التي تقوم بها خدمة له في شتى المجالات الحيوية.

وأضاف أنه منذ استلامه لمهامه سنة 2023 قامت المفوضية بتوزيعات غذائية مهمة جاءت على ثلاث مراحل، المرحلة الأولى استفادت منها 10.000أسرة، أما المرحلة الثانية فاستفادت منها 7.000أسرة والمرحلة الثالثة 5.000 أسرة، لافتا إلى أن شهر رمضان المبارك شهد كذلك توزيعات غذائية على 2200 أسرة في البلدية.

وثمن العمدة تدخلات المفوضية المتمثلة في توزيع إعانات خاصة على النساء الحوامل والمرضعات من الطبقات الهشة وكذلك الذين يتابعون مع المراكز الصحية في المقاطعة.

وأضاف أن المفوضية نفذت تمويلات مجانية لمشاريع مدرة للدخل، لصالح الشباب في المقاطعة، تمثلت في تمويل دكاكين لبيع الغاز، وتمويل نساء يعملن في مجال الخياطة، إضافة إلى تمويل مشاريع زراعية، منوها بأهمية هذه التدخلات التي تلامس حياة المواطن.

وفي مقاطعة تيارت، أشاد عدد من المواطنين بهذه التدخلات التي تدخل في صميم برامج فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، الهادفة إلى الوقوف مع المواطنين الأكثر هشاشة.

وثمنت السيدة أمنة منت محمد مبارك، رئيسة الحي رقم(2) ببلدية تيارت بنواكشوط الشمالية الإستراتيجية الوطنية التي اعتمدتها المفوضية في توزيع المساعدات بين المواطنين، مبرزة أن هذه المساعدات تدخل في أولويات المواطن الضعيف، وبينت أن المواد الغذائية

الأساسية متوفرة بأسعار في متناول الجميع وأن العملية تسير على مايرام، مطالبة الجهات المعنية بوضع ضوابط لوجستية من أجل استمراريتها.

ومن جانبه ثمن السيد محمد عبدالله ولد محمد عبد الرحمن سيدن عالي، رئيس الحي (15) بدار البركة بمقاطعة

تيارت، جهود السلطات العليا في البلد في وضع هذه الإستراتيجية الهادفة إلى تعزيز وتوفير المواد الغذائية الأساسية للمواطن الضعيف في عموم التراب الوطني، وتوفيرها بأسعار في متناول الجميع، مطالبا المفوضية بتوفير أكبر عدد من المحلات لهذه المقاطعة ذات الكثافة السكانية الكبيرة، مضيفا أن العملية الرمضانية لهذه السنة سارت على ما يرام وفقا للخطة المرسومة لها، مثمنا جهود البلدية في هذا الصدد.

واستعرض، السيد با حامدو حسين، رئيس الحي (13)، بمقاطعة تيارت، الدور المحوري والريادي الذي تسعى إليه مفوضية الأمن الغذائي في مجال

برامجها الهادفة إلى توفير المواد الغذائية والاستفادات المالية للمواطن داخل البلدية وغيرها من البلديات، مبرزا أنها قدمت نموذجا يحتذي به في هذا المجال، شاكرا القائمين على هذه البرامج على التدخلات الهادفة إلى مساعدة الأسر الضعيفة.

وعلى مستوى ولاية لبراكنة ثمن المواطنون التدخلات التي تنفذها مفوضية الأمن الغذائي في عموم البلاد وفي ولاية لبراكنة بشكل خاص، معتبرين هذه التدخلات أحد أوجه البرامج والسياسات التنموية ذات الطابع الاجتماعي التي تنفذها الحكومة لصالح المواطنين.

لقد تعددت وتنوعت البرامج المنفذة من طرف المفوضية مؤخرا لتشمل التجمعات النسوية والتعاونيات الزراعية من خلال توفير الوسائل الضرورية للإنتاج كالسياج وآليات الزراعة والخياطة بالنسبة للتعاونيات النسوية.

وكانت هذه التدخلات ومستوى التنسيق الذي طبع تنفيذ هذه البرامج محل إشادة وتقدير من طرف المنتخبين وممثلي هيئات المجتمع المدني في الولاية، حيث ثمن عمدة بلدية مال، ونائب رئيس رابطة العمد

في لبراكنه السيد عيسي ولد بوحمادي، تدخلات مفوضية الأمن الغذائى، ومستوى التنسيق مع المنتخبين وتنوع برامجها وسرعة تدخلاتها.

وقال إن ما يميز تدخلات المفوضية هو التنسيق الذي تقوم المندوبية الجهوية لمفوضية الأمن الغذائي في الولاية والتشاور مع المنتخبين في اختيار المستفيدين من المشاريع وعند المصادقة عليها تشعرنا بنتائج المعاينة ثم مرحلة التنفيذ سواء كانت تسليما مباشرا للمعنيين أو تنفيذ أشغال من طرف مقاول وهي خطوة مهمة يطالب بها المنتخبون من أجل تجنب تكرار التدخلات وضمان استفادة أكبر قدر ممكن من المواطنين مبينا أن هذه الخطوة ترفع من مستوى المتابعة والتقييم.

وأشاد العمدة بتنوع البرامج، حيث شملت تدخلات المفوضية في بلدية مال مشاريع مدرة للدخل، استهدفت المواطنين الأقل دخلا كمشاريع بيع الغاز والخياطة ومحطة إنتاج (ابريك).

كما شملت برنامج الغذاء مقابل العمل، حيث انتهت الأشغال خلال الأيام الماضية في مزرعة كبيرة للخضروات بقرية كول، وهناك مشاريع أخرى قيد الإنجاز، هذا فضلا عن تدخلاتها المعتادة في تزويد حوانيت أمل وتوفير العلف كما استفادت عاصمة البلدية من بناء خزان كبير يلبي حاجة المقاطعة وقد تم تدشينه.

وتطرق لسرعة التدخلات التي تنفذها المفوضية في حالة الكوارث التي تصاحب الأمطار وغيرها من الحوادث فور وقوعها والإبلاغ عنها.

وبدورها أكدت العمدة المساعدة لبلدية

ألاك السيدة خدجة منت الظافي، أهمية التدخلات التي قامت بها مفوضية الأمن الغذائي خلال الأشهر الماضية.

وشكرت المفوضية على اللفتة الكريمة لسكان ولاية لبراكنة، مؤكدة أن هذه

المشاريع تمت بصفة جيدة وتم تنسيقها مع المنتخبين، مؤكدة أنها كانت عضوا في اللجنة الجهوية المسؤولة عن اختيار المستفدين من هذه المشاريع.

وبينت أن هذا الدعم سينعكس على حياة المواطنين لأنه خصص لفئات هشة من المجتمع وهم في أمس الحاجة له، من أجل تطوير مشاريع الزراعة والمساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء من حبوب وخضروات.

وبينت أن الزراعة في السنة الماضية لم تكن على المستوى المطلوب، نظرا لوجود نواقص تتعلق بالسياج وحاجة بعض السدود للترميم وهو ما تم التغلب عليه هذه السنة بفضل الدعم الذي قدمته المفوضية والقطاعات الحكومية المعنية.

ولمعرفة أهمية هذه البرامج والتدخلات من منظور هيئات المجتمع المدني التقى مكتب الوكالة الموريتانية للأنباء، في لبراكنة مع السيد محمدو ولد الناوي، نائب رئيس المنتدى الجهوي لمنظمات المجتمع المدني في الولاية والذي بين أن تدخلات المفوضية تتمحور حول تعزيز الأمن الغذائي مع التركيز على المشاريع المدرة للدخل للمساعدة في التنمية المحلية الريفية في جميع مقاطعات الولاية من أجل ضمان حصول المواطنين الأكثر هشاشة على بعض المساعدات الغذائية من أجل

اندماجهم في المجتمع.

وثمن دور المشاريع الزراعية التى توفر فرص عمل للمواطنين والاكتفاء الذاتي، مشيدا بالدعم الغذائي والمساعدات التي تقدم للمواطنين الأكثر احتياجا بالإضافة إلى التدخلات التي تنفذها في حال حدوث فيضانات أو كوارث معينة كما هو الحال بالنسبة للفيضانات التي عرفتها مقاطعات الضفة خلال موسم الخريف الماضي والذي وزعت خلاله المفوضية مواد غذائية وخياما وأغطية وغيرها.

وأشاد بدور المفوضية، في تزويد حوانيت التموين بالمواد الغذائية للمواطنين، معتبرا كل هذه التدخلات تأتي بغرض تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز التنمية القروية من أجل تخفيف سوء الأوضاع عند الأطفال والنساء والمسنين، كما تتدخل المفوضية في برامج التغذية المدرسية والدعم الاجتماعى للتعاونيات النسوية.

من جهتها بينت محجوبه بنت خطاري، رئيسة تعاونية الصفا، في مقاطعة ألاك، وإحدى المستفيدات من البرامج التي نفذتها

المفوضية مؤخرا، أن هذه التعاونية تضم 64 امرأة كن يعملن بجهودهن الخاصة قبل زيارة المندوب الجهوي لمفوضية الأمن الغذائي لمكان عملهن وتقديم دعم للتعاونية يتمثل في 12 ماكنة خياطة ومبلغ 600 ألف أوقية قديمة.

وقالت إن هذه الماكينات، مكنت التعاونية من تطوير أساليب الخياطة رغم أنها لم تكن من أجود ما في السوق يومها، وهو ما مكنهن من خلق أنشطة مدرة للدخل.

وقالت إن التعاونية تعمل في مجالات مختلفة كصناعة الكسكس وبيعه والخياطة والتجارة وصناعة الحلويات، مبينة أن النسوة يعملن بشكل دائم، موزعين أوقاتهن على صناعة الكسكس تارة والخياطة تارة، وقد عملن مؤخرا على مشروع تربية الدجاج وهو مشروع مازال في بداياته.

وفي ولاية لعصابة، قال رئيس رابطة عمد لعصابه السيد محمد يحيى ولد الطالب زيدان، أنه في مجال التنمية يقتنع بما تقوم به مفوضية الأمن الغذائي، حيث أن المشاريع التي تتدخل فيها مهمة جدا وتلامس حياة المواطن البسيط مثل عملية رمضان التي تميزت هذه السنة بتنظيم جيد، مشيرا إلى أنها من أفضل القطاعات الخدمية التي تتدخل في الولاية.

وأضاف أن بلدية انواملين استفادت من تدخلات مباشرة من المفوضية، حيث أنها حصلت على السياج بمعايير جيدة لعدد من السدود الزراعية في البلدية بعد معاينة بعثة من المفوضية واستيفاء هذه السدود جميع المعايير اللازمة.

وشكر المفوضية على التدخلات الكثيرة في

ولاية لعصابه، منوها إلى أنها في السنوات الأخيرة تدخلت في عدد من المشاريع التي تمس المواطن البسيط، مطالبا القطاعات الخدمية بالحذو حذوها.

السيد لغظف ولد محمد العبد رئيس سد «اجليده» قال إن سده الذي يعيش منه ويصدر منتجاته لسوق كيفه مولته مفوضية الأمن الغذائي وقامت بتسييجه عن طريق برنامج الغذاء مقابل العمل، كما قدمت الكثير من التأطير والمساعدة له، شاكرا المفوضية على برنامج رمضان الذي استفاد منه المواطن الضعيف.

السيدة زينب منت اسويدات، رئيسة اتحاد تعاونيات لعصابه (أمل المزارعين)، قالت إن مفوضية الأمن الغذائي، تقوم بالعديد من التدخلات على مستوى الولاية، ومن أهمها برنامج رمضان الذي يأتي قي وقت

يكون المواطنون الضعفاء في أمسِّ الحاجة له وتُسهل لهم صومهم عن طريق الحصول على حصتهم من المواد الغذائية بأسعار مناسبة لهم، معبرة عن شكرها لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، ولتدخلات مفوضية الأمن الغذائي على مستوى الولاية، مطالبة بزيادة نقاط توزيع المواد الغذائية في رمضان في جميع المقاطعات والبلديات.

وأضافت أنه في مجال الزراعة والتعاونيات النسوية تقوم المفوضية بعدد من البرامج تدخل في دعم مشاركة المرأة في التنمية المحلية، مبينة أن التمويلات التي تقدم المفوضية والمشاريع تساهم في حركة المرأة التنموية ومهمة جدا في إشراك المرأة والشباب في مجالات التنمية، مشيرة إلى أن مفوضية الأمن الغذائي أعطت فرصة للتعاونيات النسوية ببرامجها التي تمول التعاونيات في مجالات مختلفة، وشكرت المفوضية على انطلاقتها هذه السنة قبل موسم الأمطار، حيث كانت هناك تدخلات كثيرة من بينها توزيعات للسدود المستفيدة من برنامج الغذاء مقابل العمل وكذلك استفاد البعض من السياج الذي هو حاجة المزارعين التي يطالبون بها دوما، مما سيساعد في إنتاج جيد من الخضروات هذه السنة سينعكس لاشك على سكان كيفه.

وعلى مستوى مقاطعة ولاتة بالحوض الشرقي قال نائب مقاطعة ولاته السيد سيدي جاجوه، أن مستوى تدخلات المفوضية لم تشهده المقاطعة من قبل وقد ساهم بشكل كبير في الحد من معاناة ا لسا كنة

وقال إن التوزيعات المجانية، تمثلت في:

سنة 2023: 550 سلة غذائية؛

سنة 2024: 663 سلة غذائية؛

سنة 2025: 570 سلة غذائية؛

الحضانة المدرسية:

سنة 2024:

- الأرز:566 خنشة (فئة 50 كلغ)
- السمك (سردين): 388 كيسا (فئة 6,5 كلغ)
- الزيت :205 قنينة (فئة 20 لتر)
- الدقيق: 388 خنشة (فئة 25 كلغ)
- الملح: 15 خنشة (فئة 20 كلغ)

سنة 2025:

- الأرز :208 خنشة (فئة 50 كلغ)
- السمك :143 كيسا (فئة 6,5 كلغ)
- الزيت: 79 قنينة (فئة20 لتر)
- الدقيق: 147 خنشة (فئة 25 كلغ)
- التمر 472 كلغ
- الملح:7 خنشات (فئة20 كلغ).

بالإضافة إلى تسييج عدة سدود زراعية، ومشاريع لزراعة الخضروات، و تزويد حوانيت التموين والتدخل لصالح المنمين في سنوات الجفاف بكمية قدرها 720طنا، بين القمح و«ركل»، وقد ساهمت بشكل كبير في مساعدة المنمين مما خفف من حدة الجفاف.

وعلى مستوى ولاية الحوض الغربي تدخلت مفوضية الأمن الغذائي في العديد من المجالات التنموية من خلال برامج واسعة تنفذها على المستوى الجهوي، بهدف الرفع من مستوى التنمية المحلية وتحريك الدورة الاقتصادية ومعالجة الاختلالات ذات الطابع الاجتماعي، تنفيذا لسياسة الحكومة الرامية إلى الرفع من المستوى المعيشي للفئات الهشة وذوي الدخل المحدود.

وتتجسد هذه التدخلات في فتح 173 حانوتا، توفر مواد القمح والأرز والسكر وزيت الطبخ تستفيد منها 12975 أسرة بشكل يومي في عموم الولاية من خلال دعم الأسعار بنسبة 50% مقارنة بالأسواق المحلية.

كما نفذت المفوضية على مستوى الولاية ما يزيد على 100 مشروع تنموي ما بين 2023 – 2024 من خلال تسييج مساحات زراعية، وتأهيل سدود، وإنشاء

وتأهيل مزارع للخضراوات مع تجهيزها بوحدات الري بالطاقة الشمسية، وتوفير المضخات المائية، مع مشاريع مدرة للدخل من وحدات لبيع الألبان، ومداجن، ومحطات لبيع غاز الطبخ، كما تم توزيع كميات معتبرة من القمح في إطار برنامج الغذاء مقابل العمل، وتوفير الإسمنت، والسياج والمعدات الزراعية، إضافة إلى توزيع كميات معتبرة من المواد الغذائية بشكل مجاني سنة 2023 بلغت 3094 طنا، استفادت منها أكثر من 44000 أسرة متعففة .

وبخصوص البرنامج الخاص بالتحويلات النقدية تم توزيع 122826600 أوقية جديدة على 13255 أسرة متعففة، في عموم الولاية، كما تم فتح مراكز للتغذية لصالح الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية والتكفل بتوفير مواد غذائية خاصة بهم وبالنساء المرضعات والحوامل، حيث بلغ عدد المراكز 118 مركزا إضافة إلى تزويد 176 كفالة مدرسية بالمواد الغذائية المخصصة للكفالات، يستفيد منها 39732 طفلا، إضافة إلى توفير مايزيد على 11000 طن من الأعلاف مابين سنتي 2022 و2024 لمؤازرة المنمين في جميع مقاطعات الولاية.

وتتوفر مخازن المفوضية في لعيون على كميات معتبرة من المواد الغذائية الأساسية والخيم والأغطية والأفرشة والبطانيات، بهدف تسهيل عمليات التدخل العاجل في حالة الكوارث والفيضانات، كما استفادت 2080 أسرة من السلات الغذائية المدعومة من طرف الدولة بنسبة تجاوزت 50% بالمقارنة مع السوق المحلي في إطار عملية رمضان.

رئيس جهة الحوض الغربي السيد جمال ولد محمد، أكد أن تدخلات مفوضية الأمن الغذائي هي الأكثر ملامسة لحياة المواطنين اليومية، نظرا لتنوعها وشموليتها وقابليتها للاستمرار وانطلاقها من خبرات متراكمة في مجال الدعم وتحديد المستهدفين ومن قاعدة بيانات مدروسة.

وأضاف أن تموين الدكاكين ومتابعتها وحل مشاكل مسيريها كان له الأثر البالغ في تحسين ظروف المواطنين، مثمنا الدور الذي تقوم به المفوضية كوسيط بين المواطن و

الدولة والشركاء في مجال التنمية.

وثمنت السيدة اخديجه منت السالك، رئيسة تعاونية الفتح في قرية بولنوار، التابعة لبلدية أم لحياظ، استفادتها قبل أيام من دعم مقدم من طرف المفوضية في إطار برنامج الغذاء مقابل العمل، تمثل في 4 أطنان من القمح ومثلها من الإسمنت وكمية من السياج وبعض المعدات الزراعية، مبرزة كون ذلك يشجع أصحاب المبادرات على العمل و نبذ الاتكالية.

ونبهت إلى أن تعاونيتها تعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء لعدة قرى في بلدية أم لحياظ، من خلال الزراعة المطرية وزراعة الخضروات.

وثمن رئيس الرابطة الجهوية لعمد الحوض الغربي، السيد أحمد ولد الحسن ولد حمود توجيهات فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، الرامية إلى إشراك المنتخبين في رسم وإعداد البرامج التنموية المحلية إرساء لمبادئ اللامركزية، حيث تجسد ذلك في إنشاء قطاع وزاري خاص و تم منح العمد صلاحيات واسعة وموارد معتبرة.

وأضاف أنه تجسيدا لهذا التوجه، بادرت

مفوضية الأمن الغذائي بتبني مقاربة تشاركية، تشكل إطارا تشاوريا مع العمد، وكان لقاء معالي مفوضة الأمن الغذائي مع رابطة العمد ورئيس رابطة عمد ولاية الحوض الغربي خير دليل على ذلك، مشيرا إلى كون المفوضية أصبحت شريكا أساسيا للبلديات في تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية، مستعرضا في الوقت ذاته تدخلات المفوضية و انعكاساتها على

التنمية المحلية.

وشكر عمدة بلدية اطويل السيد الأمانه ولد اعبيدى، مفوضية الأمن الغذائي، على تدخلاتها وبرامجها التنموية التي تنفذها في مقاطعة اطويل عموما.

وأكد أن جميع البرامج التنموية التي تنفذها في بلديته تتم بطريقة شفافة تراعي جميع المعايير، مشيرا إلى كونها تتدخل بشكل عفوي وسريع عند حدوث أي كارثة تؤثر على حياة المواطنين.

وأضاف أنه خلال السنة الجارية استفادت خمس تعاونيات في بلدية اطويل من برامج المفوضية إحداها استفادت من برنامج الغذاء مقابل العمل والباقي من تحويلات نقدية بلغت 40000 أوقية جديدة، شاكرا جميع القائمين على تنفيذ هذه البرامج

التي لامست حياة المواطنين.

ومن جانبه أشاد عمدة مدينة شنقيط في ولاية آدرار السيد سيد أحمد ولد حبت بالإنجازات الملموسة التي حققتها المفوضية بمدينة شنقيط، والتي كان لها الأثر البالغ في تحسين الظروف المعيشية لسكان المنطقة، وتعزيز الأمن الغذائي، ودعم الأسر المحتاجة مؤكدا حرص المفوضية على إيصال الدعم الغذائي بشكل منظم وشفاف، وسعيها المستمر إلى تطوير البرامج التنموية التي تُسهم في تحقيق الاستدامة وتعزيز التكافل الاجتماعي.

وأضاف في حديث لمجلة الشعب أن ما تم تحقيقه يُعدّ مثالاً يُحتذى في العمل الوطني الجاد والمثمر، معبرا عن امتنانه العميق لكل فرد من طاقم المفوضية ساهم في هذه الإنجازات.

وأشاد العمدة بتدخلات المفوضية خلال النسخة الثالثة عشرة من مهرجان مدائن التراث، والتي كان لها أثرٌ واضح في دعم الفئات الهشة وتعزيز صمود المجتمع، وهي التدخلات التي شملت التوزيعات الغذائية المجانية والمشاريع المدرة للدخل والزراعة وبرامج العمل مقابل الغذاء إضافة إلى التوزيعات المجانية خلال شهر رمضان المبارك في هذا العام.

ففي مجال التوزيعات الغذائية المجانية يؤكد العمدة أن المفوضية قامت بتوزيع 63 طنًا من المواد الغذائية الأساسية (القمح، الأرز، السكر، وزيت الطهي)، استفادت منها 400 أسرة متعففة في المدينة، كما خُصصت حصص غذائية خاصة لـ 100 سيدة من الحوامل والمرضعات، وذلك لضمان تغذية سليمة لهن ولأطفالهن.

بالإضافة إلى ذلك، تم افتتاح مركز للتغذية الجماعية للأطفال، يقدم وجبات غنية بالفيتامينات لمحاربة سوء التغذية.

وفي مجال المشاريع المدرة للدخل والمشاريع الزراعية- يضيف العمدة- شملت تدخلات المفوضية إطلاق 20 مشروعًا تنمويًا، منها 12مشروعًا لزراعة الخضروات، حيث حصل كل مشروع على 2 طن من القمح، 2 طن من الإسمنت، أدوات زراعية، وسياج حديدي لحماية المزروعات و8 مشاريع مدرة للدخل بتمويل قدره مليون أوقية قديمة لكل مشروع، مما يسهم في خلق فرص عمل مستدامة.

وفي مجال برنامج الغذاء مقابل العمل أضاف العمدة أن المفوضية دعمت جهود البلدية في النظافة العامة عبر توفير آليات تنظيف و20 طنًا من القمح، حيث تم تنفيذ هذا البرنامج بالشراكة مع الأهالي، مما عزز المشاركة المجتمعية وحسَّن بيئة المدينة.

وفيما يتعلق بالتوزيعات خلال شهر رمضان لعام 2025 أوضح العمدة أن المفوضية مكنت 400 أسرة متعففة من الاستفادة من السلال الغذائية التي تحتوي كل منها على 50 كيلوغرام من الأرز و20 كيلوغرام من العجائن و5 ليترات من الزيت و2 كيلوغرام من التمر و5 كيلوغرام من السكر.

وأشاد في ختام حديثه بالجهود المتكاملة لمفوضية الأمن الغذائي، والتي تجسدت في تخفيف حدة الفقر عبر توفير الغذاء والدخل،تعزيز الأمن الغذائي عبر المشاريع الزراعية، وتحسين البنية التحتية الاجتماعية من خلال مراكز التغذية وبرامج النظافة، مما كان له أثر طيّب على السكان وأسهم في رفع مستوى معيشتهم وحفظ كرامتهم.

صـــور وأنشطـــة

الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف - إخاء - عدل

مفوضيـــة الأمـــن الغذائـــي

حصيلة البرامج والأنشطة المنفذة من طرف المفوضية خلال المأمورية الأولى
لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزوانـــي

CSA

على المستوى الوطني

التحويلات النقدية
عدد الأسر المستفيدة 181 489
المبلغ المالي 19 713 887 000 أوقية قديمة

التموين
كمية المواد الغذائية 324 921 طنا
عدد الأسر المستفيدة 131 550 يوميا

البرامج التنموية و الأنشطة المدرة للدخل
عدد المشاريع المنجزة 2 729
عدد الأسر المستفيدة 796 264

التوزيعات الغذائية المجانية
عدد الأسر المستفيدة 650 581
كمية المواد الغذائيـــة 40 572 طنا

عملية رمضان
عدد الأسر المستفيدة 256 972
كمية المواد الغذائية 25 056 طنا

تعزيز قدرة التخزين
عدد المخازن الجديدة 34
الطاقة الاستيعابية للتخزين 134 900 طن

الكفالات المدرسية
عدد الكفالات 787
عدد التلاميذ المستفيدين 198 011

بنوك الحبوب
عدد البنوك 1 843
كمية المواد الغذائية 10 170 طنا

دعم الثروة الحيوانية
كمية الأعلاف 153 297 طنا
عدد المستفيدين 283 880

مساعدة المتضررين من الأمطار
عدد الأسر المستفيدة 38 554
وحدات الإيواء المجهزة 13 971
كمية المواد الغذائيـــة 2 818 طنا

مراكز التغذية الجماعية
عدد المراكز 1 555
عدد المستفيدين 64 484

دعم الإنتاج الزراعي
السمـــــــاد 224 083 طنا
مبيدات الأعشاب 1 979 444 لترا

مساعدة ضحايا الحرائق و المعوزين
عدد الأسر المستفيدة 22 460
كمية المواد الغذائيـــة 2 558 طنا

مفوضيـــة الأمـــن الغذائـــي .. ذراع الدولة في تنفيذ البرامج الاجتماعية

www.csa.gov.mr مفوضيـــة الأمـــن الغذائـــي

الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف - إخاء - عدل

مفوضيـــة الأمـــن الغذائـــي
CSA
حصيلة البرامج والأنشطة المنفذة من طرف المفوضية خلال المأمورية الأولى
لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزوانـــي

2024 — 2019

مفوضية الأمن الغذائي .. ذراع الدولة في تنفيذ البرامج الاجتماعية

www.csa.gov.mr مفوضيـــة الأمـــن الغذائـــي

مؤسسة مطبعة الجيوش
ETABLISSMENT D'IMPRESSION DES ARMEES

مؤسسة مطبعة الجيوش توفر لكم

جميع أنـــواع الطباعة

بكافة الأحجام وبأسعار تنافسية

Impression Numérique

Impression offset

machine CTP

machine Massicot

للاستفسار يرجى الاتصال على الأرقام التالية: 46848556 - 36848556

Pour demande des Renseignements, Veuillez appeler les numéros suivants : 36848556 - 46848556

B.P: 208 Nouakchott - Mauritanie نواكشوط - موريتانيا | نقطة بريد: 208